

PROVISIONAL

A/47/PV.20
29 October 1992

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

(بلغاريا)	السيد غانيف	الرئيس :
(الراي الأخضر)	السيد فونسيكا	شم :
	(نائب الرئيس)	
(بلغاريا)	السيد غانيف	شم :
	(الرئيس)	

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من

السيد ولد أمين (موريتانيا)

السيد يسنسكي (هنغاريا)

السيد توري (مالي)

السيد بيريز (إسرائيل)

خطاب السيد كينيدي ١. سيموندي ، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد ولد أمين (موريتانيا) : سيدي الرئيس ، يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أرفع اليكم أحر تهاني الوفد الموريتاني بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا لجمعيةتنا الموقرة .

ونحن واثقون من قدرتكم على الوصول بأعمال هذه الدورة الي النتائج المنشودة بفضل ما لكم من خبرة سياسية ومؤهلات دبلوماسية رفيعة .

أما ملغكم معادة السفير والاخ الكريم صمير الشهابي ، سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة ، فله الشكر والثناء مستحقا على حسن ادارته لأعمال الدورة السابقة لما عهد عنه من حكمة وبصيرة .

وأغتتم هذه الفرصة أيضا لأقدم للأخ بطرس غالي أخلص التهاني بمناسبة اختياره أمينا عاما لمنظمتنا ، مشيدا بكفاءته المشهودة وبالنتائج القيمة التي تحققت على يديه في هذه الفترة القصيرة ، ومؤكدا له استعدادنا التام والدائم للعمل معه يبدأ بيد في كل ما من شأنه أن يسهم في أداء مهامه الجسام .

وفي الوقت الذي تزداد فيه عالمية منظمتنا هذه بانتساب أعضاء جدد لها لا أملك الا أن أقدم لهم خالص التهنئة معربا لهم عن ترحيبنا بهم وثقتنا الكاملة بأنهم سوف يكونون رافدا جديدا لهذه المنظمة .

إن سنة ١٩٩٢ ستبقى علامة بارزة على طريق إقامة علاقات دولية جديدة قوامها الحوار والتعاون . يشهد بذلك ماتم عقده من لقاءات دولية رفيعة المستوى تعتبر بحق لبنات أساسية في بناء نمط جديد من العلاقات الدولية . مثال ذلك القمة الاولى للدول الاعضاء في مجلس الامن ، وقمة الأرض في ريو دي جانيرو وقمة منظمة الوحدة الافريقية في داكار ، والدورة العاشرة لقمة عدم الانحياز في جاكرتا . وفي تلك المواجهة الدولية الشاملة في ريو دي جانيرو بدا واضحا أنه لم يعد مقبولا بقاء جزر من الرفاه المفرط وسط محيط من الفقر المدقع ، وأنه لا سبيل الى حل المشاكل الدولية الخائفة بدون تعاون مخلص وفعال بين جميع الشعوب .

وفي هذه الظروف الدولية المتسمة بالتغيرات المتلاحقة شهدت قضية الديمقراطية وحقوق الانسان تطورا ملحوظا وغدت فكرة ارتباط التقدم الاجتماعي بالتطور الاقتصادي أكثر قبولا . كل ذلك يعد برهانا على أن أي بلد أو أية مجموعة من البلدان مهما تكن قوتها لا يمكن أن تجابه بمفردها تحديات العصر بدون اللجوء الى التعاون والتشاور على نطاق واسع . على أن فكرة استخدام التعاون والتشاور بين الدول وإن تكن قد غدت أمرا مسلما به نظريا فهي لاتزال بحاجة إلى أن تتجسد في واقع التطبيق اليومي .

وفي هذا الصدد كانت قمة ريو دي جانيرو بداية تبعث على الامل . ان قرار قمة الأرض باجراء مفاوضات تستهدف التوصل الى اتفاقية دولية حول ظاهرة الجفاف والتصحر لهو قرار يبعث على التفاؤل . بيد أنه من المؤسف حقا ألا يخص لهذه الكارثة الطبيعية إلا أقل نسبة من المبالغ المقررة لتنفيذ البرنامج البيئي .

إن موريتانيا التي غدت فيها ظاهرة الجفاف والتصحر حالة دائمة قد وضعت برنامجا لمقاومة التصحر يهدف الى اصلاح الخلل في التوازنات البيئية . ومن واقع خبرتنا في هذا المجال فإننا نقدر مصاعب الدول التي تعاني من هذه الظاهرة . وبهذه المناسبة ، فإنني أعلن تضامن بلادي مع شعوب بلدان جنوب القارة الافريقية والقرن الافريقي التي تعاني هذه الفترة من محنة الجفاف .

مع نهاية الحرب الباردة والصراع الايديولوجي لا يبقى أمام عالم اليوم تحد أعظم من تحدي التنمية . ولقد أتت على شعوبنا عقود من الزمن أثبت فيها نمط التنمية المتبع قمورا وعجزا عن بلوغ غاياته . ولقد بات من المسلم به في الوقت الحاضر أن الحد من الفقر بل ونيل قدر من الرفاه الاقتصادي ليس كافيا لما يطمح اليه الانسان من تقدم . إن البعد الاجتماعي لقضية التنمية عنمر لا غني عنه لتحقيق معادة الانسان . وهذا صحيح الى حد أن دعاة الليبرالية المطلقة غدوا يوافقون على أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم اقتصادي بدون شق اجتماعي مكمل من هنا كان الامل الذي نعلقه على نتائج القمة العالمية المزمعة حول التنمية الاجتماعية من حيث إبراز ضرورة الربط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية .

إن الوضع الاقتصادي العالمي مازال يبعث على القلق . ولا أدل على ذلك من أن الدول النامية ولاسيما في افريقيا لاتزال عرضة لتقلبات ظروف دولية مشبطة ليس أقلها ضرا نتائج الحماية الاقتصادية وأعباء الديون الخارجية .

إن اقتصاديات الدول النامية تتدهور باستمرار بينما الفاقة تزداد انتشارا وما لم يحدث شيء لتلافي هذا الوضع فسيكون من المحال بناء عالم يسوده الاستقرار . وكيف يجري الحديث عن نظام عالمي جديد ما لم يكن هناك عمل جاد للقضاء على الجوع والمرض والجهل . ألم يرد في مقررات القمة الاولى للدول الاعضاء في مجلس الامن أن السلام والرفاهية صنوان متلازمان ، وأنه لا يمكن الوصول الى استقرار دائم بدون تعاون دولي حقيقي للقضاء على الفقر وتحقيق حياة أفضل للجميع ؟

إن ظروف التعاون الدولي آخذة في التحسن بفضل تنامي الممارسات الديمقراطية في العالم وتحقيق المزيد من الليبرالية الاقتصادية . وفي هذا الإطار تستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دورا أساسيا باعتبارها الاطار الامثل لمعالجة القضايا الدولية . وما المبادرات الاخيرة بدءا من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٩٠ وحتى قمة ريو دي جانيرو إلا مثالا لما يمكن تحقيقه من حوار بناء بين الشمال والجنوب من شأنه أن يشكل مناخا مناسباً للتنمية . وستكون إعادة تنظيم الامانة العامة للأمم

المتحدة مناسبة تراعى فيها اهتمامات الاكثريية الساحقة من سكان المعمورة التي تقف وجها لوجه أمام تحدي التنمية بما يعنيه ذلك من قتال شرى ضد جحافل التخلف من فاقة وجهل ومرض .

إن وضعاً كهذا يتطلب أن نولي افريقيا عناية خاصة ، فهذه القارة ، التي تبذل جهوداً مضنية للحد من أضرار الكوارث الطبيعية والظروف الدولية المشبقة ، مازال نموها يبرز تحت وطأة ديون تزيد على ٢٢٥ مليار دولار ، في ظل نزوب متزايد لموارد الاستثمار الخارجي . من هنا يتعين تقديم الدعم الفعال لتطبيق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات . ولقد كان الدعم السياسي الذي أعلنته القمة الافريقية الاخيرة في دكا بمشابة الخطوة الاولى على هذا الطريق .

يشهد العالم لحسن الحظ تقدما مشهودا على صعيد احترام حقوق الانسان . ولكن لاتزال هناك مع الاسف زوايا مظلمة لم يتسرب اليها بعد نور الحرية والتسامح . وإلا فكيف نفسر ما يجري اليوم في البوسنة والهرمك من استهتار تام بحياة الناس وممتلكاتهم ، وامتهان لمشاعرهم ومقدساتهم . وهل هناك من أمل في وقف هذه المأساة الدامية بدون مزيد من الضغط على الصرب بكل وسيلة شرعية متاحة للامتناع لارادة الحل الدولية ؟

الم بيان للمجتمع الدولي أن يضع حدا لتهديد السلام وإهدار الحقوق الأساسية للانسان في شتى بؤر التوتر في العالم ؟ إن على المؤتمر العالمي حول حقوق الانسان ، المقرر للعام القادم ، أن يقدم إجابات مقنعة على هذه التساؤلات . أما نحن فسنبقى أوفياء لقناعتنا بأن أفضل سبيل لاحترام حقوق الانسان هو اعتبارها معيارا كونيا يطبق على الجميع دونما تفرقة . وبعبارة أخرى ، يجب ألا نقتصر على ادانة الممارسات القمعية كلما كان ذلك يخدم مصالحنا وحسب . ان أملنا وطيد في أن ينجح مؤتمر فيينا القادم في تأكيد الصيغة الانسانية البحتة لحقوق الانسان بعيدا عن أي اعتبارات سياسية أو مذهبية أخرى .

بقدر ما يشغل بالنا سوء الاوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاس ذلك على العلاقات الدولية في الوقت الراهن بقدر ما يحدونا الامل في أن يقود التطور المطرد للممارسة الديمقراطية الى علاقات أكثر انسجاما بين الدول . وفي هذا الصدد يعتز الموريتانيون بما قدمته بلادهم من إسهام في هذا المجال .

إن المسيرة الديمقراطية التي اطلقتها حركة التمحيح في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ قد تكلفت في هذه السنة بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في إطار من التعددية السياسية الشاملة . وكانت الطريقة التدريجية المتبعة لذلك خير وسيلة لتفادي الهزات المنوطة بالتحويلات المفاجئة . حيث كانت الانتخابات البلدية عبر مراحلها المختلفة بمثابة مدرسة تطبيق اكتسب من خلالها المواطن روح التسامح واختبر آلية التصويت .

لقد كان الشعب الموريتاني على موعد مع التصويت الحر على دستور يستحدث تعددية حزبية كاملة لأول مرة في تاريخ البلاد . إن هذا الدستور الذي تمت المصادقة عليه في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١ يضمن كافة الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وبالتالي فهو يضع الاسس الفعلية لدولة القانون التي ينعم المواطن في ظلها بالحرية والعدالة ، ولتعزيز هذه النقلة النوعية جاء قرار العفو العام لتنسحب آثاره على كافة الجرائم والجنگ السياسية منذ استقلال البلاد . وهكذا فاننا جد سعداء بانه لا يوجد في بلادنا اليوم سجين سياسي واحد .

نعم ، لقد صدرت القوانين تباعا حول حرية الصحافة وحرية التنظيم والتجمع السياسي مما كان من نتائجه حتى الآن صدور ٤٠ صحيفة مستقلة وتأسيس ستة عشر حزبا سياسيا تضاف اليها جمعيات ثقافية وعلمية عدة . وكان ختام العملية كلها بثلاثة أحداث مشهودة هي : الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وانتخاب مجلس النواب في ٦ و ١٣ آذار/مارس ، ثم مجلس الشيوخ في ٣ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . ولقد جرت كل هذه الانتخابات وما رافقها من تنافس سياسي في جو من الحرية والتسامح والشفافية التي مكنت الجميع من رؤية كل شيء ومراقبة كل شيء . وهذا ما تؤكدته أقوال المراقبين الاجانب الذين كانوا شهودا على سير العملية الانتخابية .

حقا ، لقد كان الشعب الموريتاني هو الرابع الاول في هذا السباق كما قال أحد هؤلاء المراقبين . فلقد أدار ظهره لتجربة الحزب الواحد والانظمة الاستثنائية سالكا نهج التعددية والديمقراطية الحقبة ليصبح هو نفسه "مصدرا للسلطات ومرجعاً للشرعية" كما جاء في خطاب فخامة الرئيس معاوية ولد سيدي احمد الطائع عند استلامه لمهامه رئيسا للجمهورية .

إن معركة بلادنا لا تقتصر على الجهد المبذول في مجال تطوير ممارسات الديمقراطية . بل نحن نخوض جنباً الى جنب مع ذلك معركة الاصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٥ عبر برامج وخطط محددة . وتأخذ الدولة على عاتقها كذلك ، رهان رفع المستوى الاجتماعي لكل مواطن . وليست الحملات الهادفة الى القضاء الشامل على الامية في حدود

سنة ٢٠٠٠ والعناية الفائقة الممنوحة لتطوير المرأة الا من جوانب هذا الرهان المستمر . وعلى ذكر هذه الجهود لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر والعرفان الى جميع البلدان والمؤسسات الدولية التي أمدتنا بعونها دعما لجهودنا الرامية الى تحقيق حياة أفضل لمواطنينا .

ان عوامل التشبيط على الساحة الدولية ماثلة للعيان هنا وهناك . ولكن للامل أيضا دوافعه المستجدة ، كما في القول المأثور : ما أضيق العيش لولا فسحة الامل ! لقد أصبح مجلس الأمن على قدر أكبر من الانسجام مما يتيح له ان يلعب دورا حاسما في حل النزاعات الدولية . وليس من قبيل الصدفة أن نرى الأمم المتحدة تنجز خلال العاميين المنصرمين قدرا من عمليات حفظ السلام أكثر مما انجزت طوال عدة عقود من الزمن . فهل لنا أن نحلم بأن شعوب الأرض قاطبة متذوق طعم السلام عما قريب بفضل ما يتحقق الآن من خطوات على طريق خفض سباق التسلح والحد من انتشار الأسلحة ؟

اننا نشاهد الآن اطراف النزاع تتجنب أكثر فأكثر الى الحوار والمصالحة . ومن شأن ذلك ان يخلق مناخا مواتيا لغض مختلف النزاعات . ومع ذلك فان كل هذه العلامات المضيئة على طريق التقدم ليست كافية لتحقيق تطلعات الشعوب الى الحرية والامتثال والرفاهية ما لم يرافقها التزام جاد بتحقيق مزيد من العدالة والانصاف .

ولعلي لا أبالغ إن أوردت مثلاً على ذلك شعب فلسطين الذي لا يزال محروماً من حقه في تقرير المصير والاستقلال ، بينما يستمر إبعاد مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ويتواصل قمع انتفاضته الوطنية .

ولقد كان ترحيبنا بمؤتمر مدريد والمفاوضات المنبثقة عنه منذ الخريف الماضي على قدر الآمال التي نعلقها على السلام في هذه المنطقة . غير أننا لا نستطيع إخفاء ما يبعثنا الآن من قلق إزاء سير هذه المفاوضات . وإذا كانت حكومة إسرائيل السابقة قد اتخذت أسلوب التسوية والمماطلة بسبب موقفها المعادي لأي تنازل ، فإن في إسرائيل الآن إدارة ترعى استعدادها للحوار . وهذا ما يجعلنا نأمل أن يؤدي التعاون بين هذه السلطات الجديدة وبين القوى المؤثرة وتلك المحبة للسلام إلى إيجاد حل شامل ونهائي لمشكلة طال أمدها على شعب لا يطمح لأكثر من نيل حقوقه الأساسية في الاستقلال والسلام . ونحن نرى أن الحل الأنسب يكمن في انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف ، واحترامها للالتزامات والمبادئ الدولية المتفق عليها وتطبيقها القرارات الصادرة عن هذه المنظمة .

إننا ونحن نتحدث عن الشرق الأوسط على أمل أن تضع موازين القسط العالمية واحترام المشروعية الدولية حداً لما تعانيه شعوب هذه المنطقة من آلام وجراحات نازفة لنؤكد على موقفنا الرافض لكل ما يمس من وحدة العراق وسلامة أراضيه واستقلاله ، كما نجدد رفضنا لكل ما يمس من سلامة الكويت وأمنه واستقلاله .

كذلك ، نحن ، ومع تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في تحقيق مطالبها واسترداد حقوقها المشروعة في جزيرة أبو موسى ، لنستغرب ما أقدمت عليه إيران في هذا المدد وندعوها إلى أن تعالج هذه المشكلة طبقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين وفي إطار علاقات الأخوة وحسن الجوار والاحترام المتبادل .

إن تحقيق وحدة أقطار المغرب العربي الذي تتشرف بلادي برئاسة اتحاد هذه السنة لهو أمل تتطلع إليه كل شعوب المنطقة لتحقيق أحلامها في العزة والمنعة والنماء .

وليس كثيرا على منطقة تضم أكثر من ٦٠ مليون نسمة ، وتمتد طويلا على الشواطئ الساخنة للأبيض المتوسط والاطلسي ، وتتوفر على موارد اقتصادية كثيرة ومتنوعة ، وتشكل جسرا جغرافيا وحضاريا بين أوروبا وإفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ليس كثيرا على منطقة بهذه الأهمية أن تنال دعم الأمم المتحدة في رفع العراقيل من طريق تقدمها ونماها .

ولعل لا يتجاوز إذا ما قلت أن المغرب العربي كله تضرر من جراء الحصار على ليبيا . ونظرا لما أبدته هي من استعداد كامل للتعاون مع الأمم المتحدة ، ولما جاء في قرار الجامعة العربية رقم ٥٠٩٢ بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ من مقترحات بناءة تهدي إلى سبيل الرشاد ، فإننا نأمل أن يتفهم المجتمع الدولي هذا الموقف المنصف ويهتدي إلى حل يرضي الجميع ويجنب المنطقة مشاكل هي في غنى عنها .

وفي الصحراء الغربية تستمر جهود الأمم المتحدة ، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية ، للتغلب على العقبات الميدانية وحتى لا يحل الشك محل التفاؤل الذي صاد المنطقة عادة توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ومهما يكن من أمر فلا شيء يغفل من عزمنا على مواصلة الجهود من أجل أن يمل اشقاؤنا المغاربة والمخراويون إلى سلام دائم سيكون بلا ريب عاملا حيويا في بناء المغرب العربي .

إن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا والسنغال في شهر نيسان/أبريل المنصرم وما تلاه من عودة الرحلات الجوية وفتح الحدود البرية بين البلدين ، قد فتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الثنائية . وإن استئناف علاقات التعاون بين شعبين تجمع بينهما كل الروابط لهو خير دليل على عزم قادة البلدين على إنهاء حقبة مؤلمة يسعى البلدان الآن إلى تجاوزها من أجل التفرغ لمعركة التنمية .

إن قمة نواكشوط الأخيرة ، التي جمعت قادتنا ، ماليين وسنغاليين وموريتانيين ، لتحقيق أهدافنا في منظمة استثمار نهر السنغال ، لهي خير مثال يحتذى به في العمل الإفريقي المشترك .

في جنوب افريقيا لا يزال الطريق المؤدي الى إقامة نظام ديمقراطي موحد وخال من العنصرية محفوفًا بالعقبات على رغم التقدم الحاصل خلال العامين الماضيين . ولا شك ان أخطر هذه العقبات على الاطلاق ذلك العنف الذي أودى بحياة آلاف الاشخاص في غضون خمس سنوات . ولهذا يتعين على المجموعة الدولية التزام اليقظة الى أن تتحقق أهداف الاعلان الاممي الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

ومع ما تضيق به الصدور من فظائع ومآس وشورور في الصومال فلا تزال هناك لحسن الحظ قلوب كثيرة عامرة بحب الخير والحسن . وفي هذا الباب لا يسعنا الا أن نشد على تلك الايدي التي امتدت بالعون الى الصومال الشقيـق ، وحرمت على إيصال مساعداتها الانسانية اليه رغم صعوبات ميدانية فائقة . فلهؤلاء جميعا أقدم شكر بلادي على هذا العمل الانساني الجليل . وأنشد الاخوة في الصومال أن يحكموا العقل ويفلبوا المصلحة على العاطفة حتى يحلوا مشاكلهم بالحوار والديمقراطية .

في امريكا اللاتينية كما في آسيا رأينا كيف ساعد التطور الديمقراطي واللجوء الى الحوار على حل الخلافات الشائكة . وهكذا فبعد ما أمكن التوصل الى حل لقضية نيكاراغوا منذ عامين يحل السلام الآن على ربوع السلفادور .

ان وصول المجاهدين الافغان الى السلطة يعد أهم حدث تشهده هذه البلاد التي عضتها الحرب بنابها سنوات طويلة . ولقد كان اعترافنا بالسلطات الافغانية الجديدة أوضح تعبير عن ترحيبنا بهذا الحدث . ونتمنى أن تتمكن افغانستان بعد عودة ابنائها من التغلب على الصراعات العنوية وان تسلك سبيل العمل الجاد لإعادة البناء الوطني .

إننا نجدد دعمنا لاتفاقيات باريس الخاصة بكمبوديا التي تلزم جميع الفرقاء السياسيين بالعمل على إعادة السلام إلى هذا البلد . ويؤسفنا ما حدث من تأخر في تطبيق بعض بنود هذا الاتفاق . ولذلك فنحن مع الرأي القائل بضرورة دراسة الأسباب الكامنة وراء هذا التأخر وتحديد الإجراءات التي من شأنها أن تساعد السلطة الانتقالية في كمبوديا على أداء رسالتها على الوجه الأكمل .

ولا شك أن انضمام الكوريتين إلى الأمم المتحدة يشكل حدثا يبعث على الأمل في توحيد البلاد بالوسائل السلمية وعبر طريق الحوار والتشاور .

إن منظمة الأمم المتحدة تقف اليوم عند منعطف حاسم . وبقدر ما تستعيد المنظمة مكانتها وهيبته بقدر ما ترتفع إلى مستوى الاستجابة للتغيرات الدولية التي تلوح في الأفق . وفي هذا الإطار فإن إعادة تنظيم الأمانة العامة من شأنه أن يخلق الأداة القادرة على مجابهة التحديات القادمة ، تلك التحديات التي يجب أن توضع على رأسها قضية التنمية . ولنا عظيم الأمل في أن تشكل الحقبة الجديدة مناخا ملائما لظهور علاقات دولية جديدة أكثر ديمقراطية وعدلا . ولا شيء - في الواقع - أقدر على تحقيق تطلعات جميع الشعوب والأمم من العدل والإنصاف والديمقراطية .

السيد يسنسكي (هنغارييا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة السابعة والأربعين ، وفي نفس الوقت اسمحوا لي مرة أخرى أن أتمنى المزيد من النجاح للأمين العام لمنظمتنا .

إن حجم التغيرات التي حدثت مؤخرا على الساحة الدولية يؤكد بجلاء عدد الوفود الجديدة التي انضمت إلى صفوفنا في الأمم المتحدة . فمناطق كثيرة من كوكبنا كانت تظهر على الخريطة في الماضي في شكل مساحات ذات لون واحد تمثل اتحادات فيدرالية توحيها قوة شمولية نرى فيها اليوم مجموعة زاهية الألوان من الدول المستقلة التي استعادت سيادتها أو أصبحت قاب قوسين من استعادتها . لقد تأثرت العلاقات الخارجية لبلدان قليلة ، مثل بلدي ، على نحو مباشر وعميق بهذه التغيرات .

وازداد عدد جيران هنغاريا من خمسة إلى سبعة ، وسيظهر خمسة منهم كدول مستقلة فقط على الخرائط التي ستنتشر في الشهور القادمة .

منذ سنتين ، عندما اتيت لي لأول مرة ، فرمة الحديث في هذا المحفل كممثل لحكومة هنغاريا التي تشكلت في أعقاب أول انتخابات حرة تجري خلال ٤٥ سنة ، عدت إلى بلادي مقتنعا بأن نسمة التاريخ العذبة كان لها أثر منشط على أنشطة الأمم المتحدة أيضا . إن السقوط المفاجئ للشيوعية في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى لم يفتح فصلا جديدا في حياة شعوب المنطقة فقط ولكنه وضع أيضا نظام العلاقات الدولية كله على طريق جديد . والانهيال الكامل الذي أعقبه للنظام العالمي ثنائي القطب ، وتساؤل الأثر المثل للمواجهة بين الدولتين العظميين أشارا توقعات كبيرة وبدا أن المنظمة العالمية ستكون قادرة على أن تستجيب على نحو فعال في جميع الحالات للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين .

هذه الآمال والتوقعات ، وثقة البعض في حدوث تجديد جذري وسريع ، تتفاير اليوم من جانب كثيرين نتيجة للحالة الراهنة في العالم وفي الأمم المتحدة . وتنظر قطاعات معينة من الجمهور إلى أحداث العام الماضي على أنها تهديد للآمال التي نشأت نتيجة للتحول التاريخي في الأحداث في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . ويستشهدون بالأمسي في البوسنة والهرمك وكرواتيا والصومال وكاراباخ وأبخازيا ومناطق أخرى ، وبالانتهاكات الخطيرة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ، وباستمرار التوترات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في العالم ، ويوجهون اللوم إلى المنظمة العالمية لأنها لم تدر هذه الأزمات بفاعلية . بيد أنه لابد أن نبين أن الأمم المتحدة لم تتراجع عن الدور الذي اضطلعت به ، والذي اعتبر علامة تاريخية هامة عندما قامت قوات التحالف بتفويض من مجلس الأمن ، بالعمل ضد المعتدي وحررت الكويت .

وكان اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ، مرحلة هامة في هذا المجال جددت التزام الدول الاعضاء بنظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة ، ونتيجة لهذا الاجتماع يبدو أن الدبلوماسية الوقائية دخلت الآن أذهان مائمي القرار السياسي باعتبارها مطلوبا واعدة لإدارة الأزمات .

إننا نقيم تقييما عاليا التقرير المضموني العملي المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) الذي أعده الأمين العام بناء على مبادرة من مجلس الأمن . ونرى أن هذا التقرير يستفيد استفادة كاملة من الإمكانيات الكامنة في الميثاق ويمكن أن يكون نقطة إنطلاق جيدة للجهود الموجهة إلى تعزيز فاعلية دور الأمم المتحدة في منع الأزمات ومنع السلام وبناء السلم وحفظ السلام .

والآن ، بعد أن أصبحت العلاقة بين الدولتين العظميين لا يحددها الخلاف ولكن الاتفاق والسعي المستمر إلى توافق الآراء ، يمكن أن ننفض الغبار عن فصول الميثاق المتعلقة بنظام الأمن الجماعي الدولي التي كادت أن تصبح أشرا تاريخيا . كذلك نوافق على توصيات الأمين العام المتعلقة بإعطاء دور أقوى لمحكمة العدل الدولية وللمنظمات الإقليمية . وفي هذا الصدد ، أود أن أعلن أن حكومة هنغاريا ، بناء على قرار اتخذته البرلمان مؤخرا ، ستودع لدى الأمين العام الإعلان الذي يعترف بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية باعتبارها ولاية ملزمة .

ونظرا لأن ظهور بؤر التوتر الإقليمية يعود عادة إلى الصراعات بين الدول ، فيمكن للمرء أن يقول بحق ، فيما يتعلق بخطة السلام أن قابلية الدبلوماسية الوقائية للتطبيق تعتمد إلى حد كبير على الطريقة التي نتناول بها العلاقة بين سيادة الدولة المعنية ، والتدابير الوقائية التي يتخذها المجتمع الدولي .

وحتى إذا أمكن حصر صراع داخلي في نطاق محلي لا تتجاوز حدود البلد ، فإن لهذا الصراع أشرا مباشرا على حالة الدول المجاورة وعلى استقرارها ، وبالتالي على السلم والأمن الدوليين ؛ إذ يضعف التعاون السياسي والاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف ، وينشأ عدم الاستقرار ، ويسود مناخ الريبة ويحدث تدفق كبير للاجئين وأضرار بيئية نتيجة لتفجر الصراع وما إلى ذلك . ولابد أن نذكر أن الدبلوماسية الوقائية لن تنجح في عالمنا اليوم ما لم تقم كل دولة على حدة في مرحلة مبكرة من تطور أي مشكلة ، بالاستفادة على نحو مسؤول من إمكانيات منع الأزمات التي توفرها المنظمة

العالمية ، وما لم تعتبر هذه الإمكانيات مخلة بسيادتها . ومن ناحية أخرى ، إذا بقيت هذه الإمكانيات دون استفلال وبدأت المشاكل تتفاقم ، فيجب على المنظمة أن تكون على استعداد للتصرف بحسم على نحو فعال وسريع وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة ضد أية دولة تهدد السلم والأمن .

في معرض إدارة الازمات وضع مجلس الامن في السنوات الاخيرة سوابق - آخرها إدانة "التطهير الإثني" وانتهاك القانون الإنساني الدولي في البوسنة والهرمك - جعلت من الواضح تماما أن احترام حقوق الإنسان ، بما فيها حقوق الاقليات ، جزء لا يتجزأ من السلم والامن الدوليين ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره شأنا داخليا .

لذلك ، من الاهمية بمكان أن يولي مجلس الامن اهتماما كبيرا لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة فيفرادى الدول . وإجراءات المجتمع الدولي في هذا الميدان تعبير مشروع عن شواغلنا ومسؤولياتنا المشتركة . وهذا البعد من أنشطة مجلس الامن المتنامي باطراد يتفق والميثاق ، وينبغي أن يدمج في الدبلوماسية الوقائية ومنع السلام وحفظ السلام ، لا سيما في بناء السلام .

بالنسبة للمهام العملية المتمثلة بأنشطة الأمم المتحدة هذه ، يمكن إحراز بعض التقدم على المدى القصير ، ابتداء من الدورة الحالية للجمعية العامة . فعلى سبيل المثال ، يمكننا اتخاذ خطوات بالنسبة للمبادرة المتمثلة بإنشاء قوات ، في الإطار الوطني ، تكون على أهبة الاستعداد للمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام ومنعه . والحكومات التي تقدمت بالفعل بعروض محددة لتحقيق هذه الغاية أبدت مواقف تحتذى في هذا الميدان . وهنغاريا على استعداد لأن تفعل نفس الشيء . ونؤيد مبادرة أخرى تستهدف إنشاء صندوق احتياطي مؤقت لتغطية النفقات الأولية لعمليات حفظ السلام .

تؤيد هنغاريا أيضا اقتراح الأمين العام القاضي بأنه حتى لو طلب طرف واحد فقط من أطراف الصراع مراقبين دوليين فإنه يمكن نشرهم على أرضه ، بما في ذلك في مناطق الحدود . وتشبه هذه التدابير التدابير المخططة للمستقبل القريب ، بدعم من مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بالنسبة لازمة الجنوب السلافي ، على هيئة بعثات مراقبة ترسل إلى هنغاريا ودول أخرى .

إن أوروبا الوسطى والشرقية مسرح لواحد من التغيرات الرئيسية في العلاقات الدولية . إن سيناريو الآمال العظام وما تلاها من الآمال الخائبة يدور هنا على نحو مشير بشكل خاص . فبعد انهيار الشيوعية ظهرت في الأفق معالم أوروبا الجديدة

والموحدمة . وقد واهمت دول المنطقة في آن واحد مهام العودة إلى أوروبا ، من الناحيتين الرمزية والفعلية ، والقضاء على الصراعات التي ابتليت بها العلاقات بين شعوبها لعدة قرون . لدينا كل الحق في أن نأمل ألا يتكرر الماضي هذه المرة ، وأن يتفوق التسليم بالتكافل على المواجهة من خلال الاسترشاد بالمثل التي أعلنها سويا . بالنسبة لشعوب الدول المتعددة القوميات التي جُمعت معا بأساليب قسرية واستبدادية ، أصبح انتشار الديمقراطية أيضا ممارسة للتحرر القومي . وهذه حقيقة ذات دلالة ، فالدول الاتحادية الثلاث التي تجاوز بلدي نراها ، بعد سبعة عقود من وجودها ، وقد تفككت بسرعة خاطفة أو أنها تمر بعملية تفكك . ونحن نرى أن من الخطأ اعتبار هذه العمليات ظاهرة ترد كامل وأن نستنكرها بالمقارنة مع الاتجاهات التكاملية الحديثة . فالاضطرابات الداخلية والجهود الرامية إلى الانفصال وتفكك الدول القائمة تقع غالبا عندما لا تحظى عملية التكامل بتأييد شعبي صادق وفي حالة عدم وجود آليات ديمقراطية لإدارة الصراعات .

واليوم ، فإن المسألة الأساسية للاستقرار والأمن في أوروبا الوسطى والشرقية هي الاعتراف والنهوض بمساعي الشعوب الرامية إلى تقرير المصير ومساعي الاقليات القومية لتأمين أشكال مناسبة من الحكم الذاتي . ولا يمكن النهوض بهذه المسألة إلا من خلال الجهود المشتركة للأطراف المعنية والمجتمع الدولي ، بما يتمشى والقواعد الأساسية للقانون الدولي .

وبالنسبة لهذه الشعوب ، فإن مساعيها من أجل تقرير المصير تشكل الخطوة الأولى التي من الواضح أنه لا يمكن تجنبها على طريق العودة إلى أوروبا - طريق المشاركة في تكامل جديد وطوعي . من جهة أخرى - ومن دواعي الارتياح أن يتمكن المرء من أن يقول هذا - يدرك الآن عدد متزايد من الناس الحاجة الملحة إلى معالجة مشكلة الاقليات القومية معالجة إيجابية ، بما في ذلك ناس كانوا يصرون حتى فترة قريبة على إنكار حقيقة هذه المسائل .

بيد أنه من الخطأ أن يسمى أي فرد لإنفاذ حق تقرير المصير أو الحكم الذاتي بإحياء مفهوم الدولة الأمة الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر والذي يشكل تعزيزه من خلال إعادة رسم الحدود بالقوة أو "التطهير الإثني" جريمة . فكلنا نعي جيدا أن محاولات إقامة دول نقية إثنيا تحولت في أكثر من مرة في التاريخ إلى مأساة جماعية وعدوان صافر وجرائم ضد الإنسانية وضد الاقليات .

إن التحولات الضخمة التي تحدث في منطقتنا تفرض مشكلة ملحة أخرى ألا وهي : كيف نضمن نجاح هذه التحولات التاريخية ، التي لم يسبق لها مثيل ، والتي تحدث في ظل ظروف معبة ؟ علينا أن نتغلب على إرث صعب ، فرضه علينا الماضي ، وهو مصدر مشاكل معقدة يتعين حلها ومخاطر مستترة علينا تلافيها . إن التحول من الدكتاتورية ومما يسمى بالاقتصادات المخططة إلى التعددية السياسية واقتصادات السوق طريق مجهول المسالك ويقتصر إلى نماذج أو أمثلة مجربة عبر الزمن . وتنطوي هذه العملية على توترات ونقاش داخلي حاد ، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، تماما كما يخلق مشاكل خارجية بحاجة إلى حل .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر المشاكل القانونية والايكولوجية والملاحية الهامة للغاية التي نشأت على طول أحد حدودنا النهرية نتيجة لبناء سد لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر الدانوب . من دواعي أسفنا الشديد إن المحادثات الثنائية الرامية إلى إيجاد حل للمشكلة لم تثمر حتى الآن . إننا نود أن نفعل كل شيء ممكن لنضمن أن تتمكن هنغاريا وجارها المعني ، بمساعدة دولية تلقى الترحيب ، من إيجاد حل مقبول لدى الطرفين بدلا من إضافة مصدر نزاع آخر إلى منطقتنا ، التي تعاني من التوتر فعلا .

تشير التحولات التي تجتاح أوروبا الوسطى والشرقية بأكملها مسألة أخرى هي : كيف نواجه الظلال القاتمة المقترنة بإعادة مولد الحرية والديمقراطية ؟ لا بد من حماية هذه التحولات من جميع الأعمال المتطرفة ، ومن شياطين الاستبداد مهما كان لونهم ، ومن إحياء مختلف الايديولوجيات الفاشية ، ومن محاولات تغطية صورة الشيوعية

بأصباغ وألوان قومية . إن كل هذه الأشياء ، مع جاذبيتها البلاغية وحلولها الساذجة المغرية ، لا يمكن إلا أن تقوض وتدمر الجهود الشاقة التي لا تكل الرامية إلى إقامة حكم القانون وتوطيده .

هنغاريا مقتنعة أنها ستثبت أنها على مستوى التحدي التاريخي ومتحقق النصر لقيم حضارتنا العالمية والدائمة . إلا أن أبناء منطقتنا ليسوا الوحيديين المتأثرين بهذه المهمة والمهتمين باتقانها . لذلك ، فإن جهودنا الرامية إلى ضمان تفوق القيم الديمقراطية تتطلب الدعم الدولي وتساؤهله .

في المنطقة المجاورة لبلدي مباشرة - في يوغوسلافيا السابقة - يستمر حدوث أخطر الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان . فأزمة الجنوب السلافي ما فتئت لما يزيد على عام تعرض السلم والأمن الدوليين لخطر شديد من خلال تعصب قومي عدواني ، وحكومة دكتاتورية ، واحتياز للأراضي بالقوة ، و "تطهير إثني" ، وإرهاب للأقليات ومعاناة يومية لمليونين إنسان طردوا من ديارهم .

إن المسؤولية الجسيمة عن تفجر الازمة وانتشار الصراع من منطقة الى أخرى تقع على القومية الصربية وقواتها النظامية وغير النظامية . إن حكم المجتمع الدولي القدير بشأن هذا الموضوع قد عبر عنه ، من جديد مؤخرا وبالتحديد في الاسبوع الماضي ، قرار الجمعية العامة ذو الصلة بالموضوع . ونحن نؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يتخذ المزيد من التدابير المحددة لتعزيز الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية للازمة شاملة ودائمة ومنصفة . ولا غنى عن أن يتسع نطاق الوجود الدولي في أراضي يوغوسلافيا السابقة وأن تزداد فاعليته . وينبغي أن يتسع نطاق ولاية قوات الأمم المتحدة بمون السلم التي هي جديرة بتقديرنا جميعا ، وأن يجري نشرها على نحو وقائي في المناطق التي يقتضي الأمر فيها اتخاذ مثل هذا الإجراء ولكن لم يتخذ بشأنها حتى الآن .

إن ما يرتكب من وحشية تكاد تكون كاملة في أراضي يوغوسلافيا السابقة لهو مؤشر صارخ على أن العالم لم يفعل بعد كل ما في وسعه ولم يستخدم ما يملكه من الوسائل لتحقيق المقاصد وتطبيق المبادئ المبينة في الميثاق ، ينبغي أن يسدرك المعتقد أن المجتمع الدولي ، بما في ذلك دول أوروبا ، لن يقرر بأي حال من الأحوال بالاضاع المفروضة نتيجة لأعمال الاستيلاء بالقوة والأعمال غير الإنسانية ، وأنه على استعداد لأن يطرد من بين صفوفه كل من يرغب في أن يعيد القارة الى عصر الهمجية . ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ ، وهي على مشارف عالم جديد مليء بالفرص العظيمة ، موقفا حازما ضد العدوان وانتهاكات القانون . ولا نبالغ إذا قلنا أن سلم وراحة الاجيال الحاضرة والمقبلة يعتمدان على هذا الخيار .

إن الرأي العام في بلدنا يتابع بقلق عميق تطور الاوضاع الخاصة بالاقليّة الهنغارية في فويفودينا الصربية والمناطق الأخرى التي تخضع للسيطرة الصربية ، حيث تعيش طائفة هنغارية - زهاء نصف مليون نسمة - في خطر متزايد ، وتخضع للتهديد ، فإن السياسة الصربية لم تؤد الى طرد الآلاف من الهنغاريين من ديار أجدادهم فحسب ، بل إنها تتركز الآن على توطين عدة آلاف من اللاجئين الصربيين في أراضي فويفودينا

وكرواتيا التي يسكنها الهنغاريون وغيرهم ، وبالتالي تغيير التكوين العرقي لمناطق بأكملها بالقوة . ويعد ذلك انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الامن ومقررات مؤتمر لندن ، ويتطلب الرد المناسب .

لقد قدمت هنغاريا مؤخرا المأوى لما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة وذلك بالإضافة الى ما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ لاجئ نزحوا في وقت سابق من بلد مجاور آخر . وأعرف من تجربتي الخاصة أن أولئك اللاجئين يحرصون على العودة الى ديارهم ولكن الظروف التي تمكنهم من ذلك لم تتوفر للألف حتى الآن . وبغية تهيئة هذه الظروف في أقرب وقت ممكن ، نرى أن من الضروري أن تظلم قوات الامم المتحدة الموجودة في يوغوسلافيا السابقة بدور فعال - وفقا لخطة فانس - كيما تسهم في عودة اللاجئين في امان ، وفي إقامة اوضاع يمكن أن يضمن في ظلها حق العودة ، ويحاكم المسؤولين عن انتهاكات القانون . ونحن على استعداد لان نتعاون على نحو كامل لتحقيق هذا الهدف .

ولا يمكننا أن نتكلم عن الحرية والديمقراطية والعدالة وبالتالي عن سيادة القانون إذا لم تكن حقوق الاقليات القومية أو العرقية أو اللغوية أو الدينية تحظى بالاحترام . إن التطلعات المشروعة للاقليات بشأن الحفاظ على هوياتها ، ولغاتها ، وحضاراتها ، ودياناتها ، وكذلك تطلعاتها لإقامة علاقات تربط بينها وبين البلدان الأم ، لا تشير بأي حال الشك في ولاء أفرادها كمواطنين ، ولا يمكن أن تعد هذه التطلعات تهديدا لوحدة الدولة ، وإن مفاهيم الحكم الذاتي المختلفة النابعة من اوضاع اقلية بذاتها لا تشير الشك بشأن إطار الدولة المعنية . بل إن الغرض منها هو إقامة الاوضاع اللازمة للحكم الذاتي للاقليات ولممارسة حقوقها على النحو الذي يتفق والنظم الدستورية والقانونية والحياة حافلة بالامثلة على أن الاقليات التي تتقيد بالامن والنظام لا تنال من استقرار الدولة والسلم الاجتماعي الداخلي لها ، بل إنها خلافا لذلك ، تعززها على نحو لا لبس فيه . وفي هذا الصدد ، نرحب بمدق بالتسوية التي توصلت اليها ايطاليا والنمسا بشأن قضية التو اديغ - مود تيرو .

وقد يكون هذا المثال جديرا باتباعه باعتبار أنه يمثل خلا ديمقراطيا لمشكلة اقلية ، كما يمكن أن يستغل كحجة مضادة تتميز بالمصادقية في مواجهة القوى التي لا تكف عن الإيحاء ، من خلال الدعاية الهامسة أو المظاهرات المثيرة والصاخبة ، بأن إشارة هذه المسائل إنما يقصد بها التستر على المطالب الإقليمية فقط .

ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم ، باعتبارها المنظمة المتعددة الاطراف الاكثر شمولاً ، بدور رئيسي في النهوض بحقوق الاقلية . ونحن نعلق أهمية كبيرة بصورة خاصة على استكمال مشروع إعلان حقوق الافراد الذين ينتمون الى الاقلية القومية أو العرقية أو اللغوية أو الدينية ، ونرى أنه يمثل مرحلة أولية من هذه العملية . بيد أن حماية الاقلية على نحو فعال تتطلب أيضا وضع قواعد دولية ملزمة . ومن ثم فإننا نرى أن من المستصوب أن نبدأ في العمليات التشريعية ذات الصلة في أقرب وقت ممكن .

ومن الضروري بمكان أن نستحدث نظاما مؤسسيا للضمانات الدولية في مجال حماية الاقلية ، وأن تُنشئ آليات مناسبة لتقصي الحقائق والرصد والمصالحة والمشورة ، وعلى سبيل المثال آلية للشكاوى ، وكذلك المحافل الدولية المختصة . هذه المحافل يجب أن تتمتع بسلطة التحقيق في انتهاكات حقوق الاقلية وتحديد المسؤولين عنها ، وإزالة الآثار المترتبة على انتهاكات الحقوق وتعويض الاطراف المتضررة . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة الى الخطوة الكبيرة الى الامام التي اتخذها مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا إذ أقام مكتب المفوض السامي المعني بشؤون الاقلية القومية .

ينبغي أن نعقد جميعا العزم على أن المنازعات التي من المحتمل أن تنشأ بسبب التغيرات الجذرية التي يشهدها العالم ، سوف تحل بواسطة الحوار أو الحلول التوفيقية أو اللجوء الى المحافل الدولية عند الاقتضاء . فلا يمكن حتى للامم المتحدة والصعوبات أن تطمس حقيقة أن المجتمع الدولي أصبحت له القدرة ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، على أن يتخذ تدابير لمواجهة التهديدات للسلم والامن الدوليين ، تفوق في فاعليتها بكثير التدابير التي كانت تتخذ من قبل . وإن هنغاريا لعلى يقين

من أن المنظمة الدولية التي استعادت قوتها سوف تتغلب على مرض التشاؤم بأن
"ما أنجز قليل جدا في وقت متأخر جدا" ، وسوف تحصل على الموارد المالية
اللازمة - نتيجة للإصلاحات الجاري تطبيقها بالفعل - وأنها سوف تكون أكثر قدرة
على تلبية متطلبات العصر . ينبغي أن نكون نحن على استعداد لأن نترك خلفنا في هذا
المجال شأنه شأن العديد من المجالات الأخرى حقبة قديمة يجب ألا تعود أبدا .

السيد توري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرحب وفد جمهورية

مالي ، الذي أتشف برئاسته بانتخابكم الراض رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . ونحن مقتنعون بأن مهاراتكم العظيمة كدبلوماسي ستتمكنكم من إدارة أعمال جمعيتنا بحكمة واقتدار . ويمكنني أن أؤكد لكم أنكم سوف تحظون خلال هذه الدورة بتعاوننا الكامل .

نهئ أيضا بحرارة ملفكم السفير الشهابي الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة ، الذي ترأس بكفاءة ملحوظة أعمال الدورة السادسة والأربعين .

وأخيرا ، يسعدنا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالسيد بطرس بطرس غالي ، أمين عام الأمم المتحدة ، الذي يعمل بلا كلل من أجل تعزيز الأمم المتحدة وصون السلم وازدهار منظماتنا .

يرحب وفد بلادي بالأعضاء الجدد الذين يؤكد حضورهم هنا عالمية منظماتنا والقيمة التي تجل عن التقدير للمثل العليا والمبادئ المتضمنة في الميثاق .

لقد تعرضت بلادي مالي على مر العامين الأخيرين لتغيرات سياسية عميقة . ففي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ تمكن شعبنا ، بعد تضحيات جسام لكن بوضوح الهدف ، من القضاء على نظام ديكتاتوري قائم على أساس الحزب الواحد . وقد يسرت الجهود المتضافرة للقوى الديمقراطية تنظيم عملية الانتقال وتأمين سير الانتخابات على نحو طبيعي وإقامة مؤسسات الجمهورية الثالثة . وبعد ذلك ، وضع المؤتمر الوطني ، الذي عقد في باماكو من ٢٩ تموز/يوليه إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩١ ، المكوك الأساسية للجمهورية الثالثة لمالي . ومازالت العملية الديمقراطية مستمرة وفقا لجدول زمني انتخابي محدد تم وضعه بمشاركة كل القوى السياسية في البلاد وبمساعدها . إن دخول نحو ٤٠ حزبا سياسيا ساحة الانتخابات يؤكد التزام بلادي الذي لا رجعة فيه حيال الانفتاح السياسي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ مالي الحديث .

إن انتخاب فخامة السيد ألفا عمر كوتاري ، رئيسا للجمهورية الثالثة ثم تقلده لمنصبه في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، هما تتويج لسنوات طويلة من كفاح وتضحية شعب بأسره . وتتولى السلطة الآن حكومة ائتلافية جديدة . كما أن الجمعية الوطنية ، المشكلة من ١١ حزبا سياسيا ، تعمل لتعزيز الإدارة وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان في جمهورية مالي .

واختتام لهذا الجزء من كلمتي أود أن أعرب عن تقدير شعب وحكومة مالي العميق للبلدان الصديقة وللمنظمات والوكالات الدولية ولا سيما منظومة الأمم المتحدة ، لما أمدته من نصح قيم ولإسهاماتها الهائلة في شتى المشاورات الانتخابية التي أدت إلى إقامة الديمقراطية التعددية .

بيد أن ديمقراطية مالي الفتية ولدت ومعها عقبات كؤودة تتمثل في العيب المشغل لعدة عقود من الديكتاتورية وسوء الإدارة ونظام الحزب الواحد والاستخفاف الخطير بمعاناة السكان . وقد أدى هذا الوضع السياسي الذي لا يحتمل ، والذي تفاقم من جراء أثر الجفاف والتردي المستمر لظروف المعيشة في المناطق القاحلة ، إلى العصيان في النهاية بين السكان البدو في عام ١٩٩٠ . ولحسم هذه المشكلة المؤلمة لجأت الحكومة إلى حل تفاوضي . وقد مكنتنا وساطة الجزائر ، إلى جانب مساعدة البلدان الصديقة وبعض الشخصيات البارزة من الخارج ، من تهيئة جو من الثقة المتبادلة . وبالتالي تم في باماكو في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، توقيع ميثاق وطني بين الحكومة وجميع هذه الحركات المتمردة ، وذلك أمام الأمة بل وأفريقيا بأسرها وفي حضور ممثلين عن كل القارات . وقد حظي هذا الاتفاق بقبول جميع الأطراف بوصفه أداة للسلم والتضامن والوحدة الوطنية .

إن هذا الميثاق هو أولا تعبير عن الإرادة الوطنية وخطة عمل لمكافحة الجفاف والتصحر . ومن ثم يقع في إطار جدول أعمال القرن ٢١ . وهو أيضا خطة للتنمية الزراعية الرعوية تتطلب استخدام تكنولوجيات مكيفة للمناطق القاحلة وهبه القاحلة ومشجعة لإعادة توطين السكان في بيئة هشة مدمرة . وهو بمثابة برنامج متكامل

للتنمية الإنسانية يرمي الى إطلاق المبادرة وإمكانية الإنتاج لدى الرجال والنساء الذين يعيشون في هذه المناطق . وهو ، أخيرا ، يتضمن احتراماً صارماً لسيادة بلادنا وسلامتها الإقليمية الى جانب الاعتراف بالحقوق في التنوع .

إن تحقيق الامل الجديد الذي بعثه الميثاق وتنفيذه يتطلبان تعبئة موارد هائلة تتجاوز الى حد كبير إمكانياتنا . ولهذا السبب تناشد حكومة بلادي المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المنخرطة في التعاون ، وجميع ذوي النوايا الحسنة أن يساعدونا في تنفيذ شتى البرامج بموجب هذا الميثاق . فهذا الميثاق الوطني مازال بالنسبة لبلادي الوسيلة المثلى لضمان السلم والامن وهما شرطان ، لا غنى عنهما لتنميتنا .

إن هذه التنمية حتمية ، وحكومة مالي ستبذل قصارى جهدها لضمان التنفيذ الكامل لكل جوانب الميثاق . ونرجو أن يكون الامر كذلك بالنسبة لجميع موقعيه القدامى والجدد على حد سواء . إن مالي التي تحترم حقوق الإنسان تؤكد اليوم على الحوار وترفض العنف كوسيلة للتعبير . إن ديمقراطيتنا الفتية تمكن كل أبنائها وبناتها من التعبير عن ذاتهم بحرية والدفاع عن مصالحهم في إطار الأحزاب السياسية أو الاتحادات . وهذا السياق ينبغي أولاً أن يسمح بالتوفيق بين المشاعر والافكار وشأننا يجب أن يوطد السلم الذي تمنى استعادته ومن ثم يكفل استئناف الأنشطة الإنمائية في المناطق الشمالية من بلادنا التي أهملت على مر العامين الماضيين من جانب معظم شركائنا في التنمية وذلك بسبب انعدام الامن .

لكن لا مشكلة الشمال ولا المعوقات الاقتصادية التي تواجهها البلاد وقفت حجرة عثرة في سبيل رغبة شعبنا أو إصراره على الاضطلاع بتنميته وإنجاحها . هذه بوادر أمل بل و ضمانات نجاح بأن ظروف الديمقراطية الجديدة ستتعزيز .

إن تدهور الحالة السياسية في أجزاء معينة من العالم تشغل وقدننا . ففي الوقت الذي اعتقد فيه المجتمع الدولي أن المآسي الإنسانية الكبيرة التي ألقت بظلالها القاتمة لوقت طويل على مناطق عديدة من العالم ذهبت الى غير رجعة ،

فها نحن نشهد الآن مجتمعات ذات حضارات عريقة قد غرقت في دوامة صراعات بين الأشقاء .

تشعر مالي بالقلق إزاء الحالة السائدة في القرن الأفريقي وبصفة خاصة في الصومال . فبالإضافة الى الجفاف عرّض تصعيد أعمال العنف ، في التنافر الشرى بين الفصائل التي تقف كل منها للآخرى بالمرصاد دونما مبرر معقول ، الصوماليين لمعاناة رهيبة . فنقص الاغذية والمجاعة وسوء التغذية المزمنة وتدفق اللاجئين الى البلدان المجاورة كلها تشكل أوضاعا تستوجب تدخلا إنسانيا أكثر تكثيفا من جانب الأمم المتحدة لدعم الجهود الحميدة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والعديد من ذوي النوايا الحسنة .

أما في جنوب افريقيا ، فإن عملية التغيير الدقيقة الرامية الى إقامة دولة تقوم على القانون والمبادئ الأساسية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لا تزال هشة في نواح عديدة . وتوفر المفاوضات الجارية في مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا (كوديسا) انفتاحا نرحب به من الأعماق . لكن العنف الذي يخلقه ويحرض عليه أعداء التغيير يهدد بتأخير ظهور جنوب افريقيا حرة ديمقراطية متعددة الأعراق .

إن تخفيف العزلة الدبلوماسية والرفع التدريجي للجزاءات الاقتصادية والرياضية لهما لفتتان لحسن النية من جانب المجتمع الدولي . لقد آن الاوان لحكومة جنوب افريقيا كي تستغل الفرص المتاحة لها للاضطلاع بمسؤولياتها - كل مسؤولياتها - من أجل وقف دائرة العنف وتهيئة الظروف المفضية الى مفاوضات حقيقية* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فونسيكا (الرأس الأخضر) .

وإضافة الى ذلك ، لا تزال الازمة الخطيرة المحقة بليبيريا منذ عدة سنوات مستمرة بالرغم من الجهود التي يبذلها رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا (اكواس) . وتامل مالي في أن تحترم كل أطراف هذا الصراع بين الاقضاء القرارات ذات الصلة التي اتخذت في مؤتمر قمة اكواس بداكار ، حتى يتسنى لمنطقة غربي افريقيا دون الإقليمية أن تستعيد توازنها واستقرارها .

ويسر وفد بلدي أن عملية المصالحة الوطنية في أنغولا قد جعلت بالامكان الشروع في عملية ديمقراطية حقيقية ، وبذلك تكون قد وضعت في نهاية الامر خاتمة لمأساة طال أمدها .

وفيما يتعلق بموزامبيق ، نأمل في أن يكون للمشاورات والحوار الغلبة على استخدام الأسلحة .

ولا تزال مسألة الصحراء الغربية الحساسة معلقة في انتظار تنفيذ جميع أحكام خطة الأمم المتحدة للسلام . وتحث مالي كل الأطراف المعنية على أن تجعل النهج الرضائية تسود في تناول هذه المشكلة الشائكة من أجل تمكين الأمم المتحدة من إنجاز مهمتها .

إن تفكك يوغوسلافيا اتخذ شكل حرب إثنية وحشية ، الامر الذي حمل الأمم المتحدة على أن تبرز مبادراتها من أجل وضع نهاية لمأساة الملايين من الشيوخ والنساء والأطفال .

ومن أقدم النزاعات القائمة نزاع الشرق الاوسط ، الذي تتناوله منظمتنا منذ عقود عديدة . وقد شهد تطورات مشجعة تتمثل في بدء مفاوضات بين العرب واسرائيل واستمرارها . وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع العملية الجارية الآن ، حتى تؤدي الاتصالات إلى إحلال سلم دائم وعادل . وتؤكد مالي من جانبها مرة أخرى دعمها لأي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى حل دائم وشامل لذلك النزاع ، وهذا الحل لا بُد وأن يتضمن بالضرورة : أولا ، انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي المحتلة ؛ ثانيا ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال ؛ ثالثا ، حق جميع دول المنطقة في الميث داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ويسرنا أن نلاحظ أن خطة الأمم المتحدة للسلام في كمبوديا قد دخلت الآن مرحلة التنفيذ ، وهذا دليل على أن المشاورة والثقة المتبادلة وعملية الحوار أسلحة فعالة في الدبلوماسية الوقائية .

وإذا انتقلنا إلى شبه الجزيرة الكورية ، فإن مالي - التي تحتفظ بعلاقات طيبة مع شطري كوريا - تشجّع عملية المفاوضات المباشرة التي شرع فيها الطرفان من أجل إعادة توحيد الوطن الكوري بالوسائل السلمية .

والواقع ، أن مالي تأمل في أن تتم استعادة السلم عن طريق الحوار والاتفاق في كل مكان في العالم . وبمجرد التخلص من شبح العنف والحرب سيكون بإمكان الأمم المتحدة أن تكرر إمكاناتها البشرية والتقنية والمالية لتحقيق الاهداف النبيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشتد حاجة العالم إليها .

ولئن كانت بداية عقد التسعينات قد بشرت ، من الناحية السياسية ، بـبـزوغ حقبة للديمقراطية بالنسبة لبلدان نامية كثيرة ، وعلى وجه أخص البلدان الواقعة في افريقيا ، فإن الحالة الاقتصادية في بلداننا ما زالت حرجة للغاية . والواقع أنه في الوقت الذي شهدنا فيه انتعاشا في النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية تحت تأثير ثلاثة عوامل هي : انخفاض أسعار الفائدة ، وعودة أسعار النفط إلى مستوى قريب من مستواها قبل الازمة ، والتنسيق الفعال للسياسات الاقتصادية ، فإننا نشهد حالة مختلفة في البلدان النامية تتمثل في استمرار الصعوبات الاقتصادية والمالية الخطيرة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وندرة مصادر التمويل لاستثمارات القطاع الخاص ، وعبء الديون ، والشكوك الخطيرة فيما يتعلق بنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وتهديد الحمائية . ودرءا للاختلالات العميقة التي تنبئ بها تلك الحالة ، فقد وافقت بلداننا على القيام باصلاحات تكيف هيكلية تجعلها أكثر انفتاحا للاقتصاد العالمي . مع ذلك فإننا نظل على قناعة بأن الخروج من هذه الازمة وانقاذ تجربتنا الديمقراطية في الوقت نفسه يقتضي زيادة التضامن الدولي بشكل واضح . حقا ، لا بد من أن يتطور هذا المتضامن بسرعة ليرقى إلى مستوى المشاكل التي يتعين حلها . وعلى المجتمع الدولي أن يسعى لكي يحرر لمالحي أفقر البلدان موارد كافية لتصحيح الاختلالات في اقتصاداتها ، وتخفيف الاثار السلبية للتكيف على معظم القطاعات الضعيفة ، والسماح بتمويل البرامج ذات الاولوية للتنمية الاساسية .

ومما يؤسف له أن الآمال التي كانت معقودة على الإصلاحات في العلاقات الاقتصادية الدولية لتخفيف التباينات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال تواجه إحباطات لعدم إحراز تقدم صوب إقامة حوار مناسب بين الشمال والجنوب . ومن شأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة دون الإقليمية ، اللذين يمكنان البلدان النامية من التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها عن طريق الاستخدام الرشيد لعناصر التكامل فيها ، أن يساعد أيضا في إعادة فتح الحوار بين الشمال والجنوب الذي لا بديل عنه .

وقد تم إحراز بعض التقدم في التكامل الاقتصادي دون الإقليمي . إلا أنه ينبغي لمنظمتنا أن تدعم تلك العملية بوضع سياسات من شأنها أن توجد أشكالاً اقتصادية مشتركة على الصعيد دون الإقليمي . لهذه الأسباب كلها تؤيد حكومة مالي بقوة روح الإصلاح الهيكلي ، وتدعم جهود الأمين العام في هذا السياق .

إن مالي ، بوصفها بلداً ساحلياً ، سرها عقد قمة الأرض في ريو دي جانيرو ، وهي سعيدة بالتوصيات الهامة التي أقرتها هذه القمة . وقد أتاحت هذه القمة الفرصة لنا لكي نذكر بأنه في مواجهة التهديدات الخطيرة التي تحق بكوكبنا يتعين على المجتمع الدولي ككل أن ينشئ من أجل بقاءه جهازاً جماعياً لإدارة البيئة يكون أكثر مسؤولية عن أي وقت مضى ، وأكثر انصافاً وعالمياً حقاً . ولبلوغ هذه الغاية لابد من القيام بعمل حازم لوضع نهاية لعملية استخدام بلدان الجنوب كمستودعات لدفن النفايات السامة والنووية القادمة من البلدان الصناعية . وينبغي لنا بالمثل أن يساعد بعضنا البعض في مكافحة التصحر والتلوث وكل ما يمكن أن يهدد الموئل البشري .

وقد ساهمت منظمتنا في تعزيز الأمن والتعاون فيما بين الأمم . ولم يحدث قط من قبل أن كانت المنظمة بمثل هذا النشاط والفعالية في خدمة السلم . مع ذلك فإن لدينا رغبة ملحة في أن نرى المنظمة تتطور صوب المزيد من الديمقراطية حتى يمكنها أن تستجيب للتغيرات الكبرى التي طرأت مؤخراً على الساحة الدولية . وتحقيق عملية إضفاء الطابع الديمقراطي بالضرورة من خلال مراعاة مصالح كل مكونات الأمم المتحدة في الإصلاحات المقبلة .

إن البشرية تجد نفسها الآن في مرحلة من مراحل تاريخها تتطلب من المجتمع الدولي أن يتحلى بروح البراغمية والابداع والتضامن ، وأن يقوم ، باختصار ، بتطوير نظام مثمر للمشاركة . وفي هذا الصدد ، نقول إنه لم يحدث قط أن امتلكت البشرية مثل هذه الثروة البشرية والتكنولوجية الهائلة . وعلى ذلك يتعين علينا أن نبني سويا نظاما دوليا جديدا يقوم على الانصاف والعدالة* .

السيد بيريز (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك ، سيدي الرئيس ، وبتهنئة دولة بلغاريا على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة . واسمحوا لي أيضا أن أهني الأمين العام السيد بطرس غالي لما تحلى به من روح الزعامة في النضال من أجل إحلال السلم متمنيا له النجاح في مساعيه .

أتكلم اليوم ، باسم اسرائيل التي اختارت الخروج من ظلال الماضي لكي تعد للدعوة من أجل مستقبل جديد . فالعالم حي ينبض بالتغيير . ونهاية الصراع لم تعد ضربا من ضروب الخيال . بل أصبحت أمرا تمليه الواقعية والمصلحة الذاتية الشاملة . إننا نتطلع إلى المستقبل لرؤية عالم يتوق إلى السلم .

لقد هبت قوى التغيير ، كشمشون المختفي ، ونحت جانبا أعمدة الحكمة التقليدية التي كانت تعلن أن القوة العسكرية هي مصدر القوة القومية والهيبة الوطنية . ولم يعد هذا القول صحيحا . فتكلفة الإبقاء على جيش كبير بشكل ملحوظ يمكن أن تستنفد موارد أغنى البلدان ، حتى وإن ظلت الأسلحة دون استخدام . إننا نجد في سائر بقاع عالمنا المتغير أن تدفق المعرفة قد حل محل القوة العسكرية كمصدر للقوة الحقيقية والاستقرار الاجتماعي .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

ولم يعد تدفق المعرفة يتوقف عند الحدود الوطنية . وليس من الممكن في عصر الاتصالات الحديثة أن نحول بين الناس وبين الحقيقة والواقع . وفي النهاية يتحتم حتى على من يحكمون حكما دكتاتوريا أن يواجهوا الحقيقة وهي أن الرقابة المشددة مهما بلغت فلن توقف التدفق الحر للأفكار . ولكن المعرفة لا تكتسب بدون الحق في الشك والاستعداد للتغيير . ولا تتوافر المعرفة دون الحرية . وهكذا تنتشر الديمقراطية في العالم .

في هذه الحقبة الجديدة ، حقبة المعرفة ، تسود هياكل الديمقراطية واقتصاديات السوق ، والحدود المفتوحة ، والعلاقات الإقليمية والدولية المنزوعة السلاح ، واحترام حقوق الإنسان . ولئن كان يتعين على جميع الأمم أن تعتنق هذه المبادئ الجديدة ، فما زالت التقاليد والهويات الوطنية تحتفظ بقوتها . ومتطلب الدولة - الأمة هي محور الولاء والعزة الاجتماعية .

والتوفيق بين الهوية الوطنية والتعاون الإقليمي والتضامن العالمي هو القضية الأساسية للحياة المعاصرة .

لقد أنشئت الأمم المتحدة في عصر لم يعد قائما الآن . لكن مثلها وهياكلها تستطيع مواجهة التحديات والمخاطر في هذا العصر الجديد . ونحن نؤيد "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام . ونؤيد محاولة بناء نظام عالمي للحماية ومشارك في هذه المحاولة .

ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مقر النضال الشامل لحماية البيئة ضد التهديدات الجديدة . وأن تكون مركزا للقوة لوقف زحف الجوع . وعليها أن تطور مؤسساتها وقدرتها على التدخل عند الضرورة لإنهاء الحروب الأهلية التي لا يمكن وقفها بطريق آخر . وينبغي للأمم المتحدة أن تعيد تنظيم نفسها لكي تواجه هذه المشكلات متسلحة بكفاءة ذات مستوى عالمي .

وفي منطقتنا يتعين علينا أن نفهم أنه حتى ولو لم تتغير الجغرافيا والناس عندنا ، فإن العالم قد تغير . ولا نستطيع أن نعيش على أساس مقولات بدأت تختفي .

ولاجيال ظل الصراع في الشرق الاوسط يتغذى على الصراعات العالمية - والحرب الباردة والمنافسة الساخنة . وفي إطار الصراع بين الدولتين العظميين - حصل المتحاربون في الشرق الاوسط بسخاء على الاسلحة الحديثة اللامعة . ولكن حيث كانت تقوم امبراطورية الشر ، لا نرى الان سوى الرغبة في قيام عالم مسالم . فقد تغيرت روسيا وخرجت الولايات المتحدة من الحرب الباردة وهي تتمتع باحترام متجدد من العالم لتوجهها الديمقراطي من أجل السلم . والعالم الثالث يتغير ، مع قيام أمم كثيرة بإنهاء عداواتها القديمة والبدء في بناء اقتصاديات جديدة . وفي افريقيا بدأت قوى العنصرية تخرج من الساحة بالتدريج . فلنواجه الحقيقة في الشرق الاوسط نفسه - لقد بدأ السلم بين مصر واسرائيل يكتسب احتراماً بمرور الوقت . وهناك مناخ جديد يهب على عصرنا .

لقد دَهَمْنَا الوقتُ وحتم على أمم الشرق الاوسط أن تسلم بالواقع الجديد ، وأن تكسب قوتها بعرق جبينها . ونستطيع أن نتعلم كيف نستفيد من التعايش السلمي . فإذا كنا نريد البقاء فعلياً أن نفهم أن المخاطر والغرس التي نواجهها إقليمية أكثر منها وطنية . ففي عصر القذائف البعيدة المدى ، ينبغي أن يكون الدفاع الوطني جهداً جماعياً . ولكي نوفر لشعوبنا مستويات معيشة حديثة يجب أن تكون حدودنا مفتوحة وتبادلاتنا تعود بالنفع على الجميع .

ولزمن طويل وقع الشرق الاوسط في فخ الصراعات الوطنية والتناحرات الوطنية لبناء مجد الزعماء المحليين . ونحن بحاجة لبناء شرق أوسط جديد بالشعوب وللشعوب . وفي جهودنا الرامية لبناء هذا المستقبل الجديد للشرق الاوسط ، لا تتجاهل اسرائيل خلافاتها التي ما زالت قائمة مع جيراننا . ويبين السجل أننا نعمل ليجاد حل لتلك الخلافات ، حل إنساني ومشرف ودائم حيثما يكون ذلك ممكناً . ونحن منشغلون حالياً في مفاوضات شائبة لإنهاء صراعات الماضي ، وفي مفاوضات متعددة الاطراف لإرساء الأساس للمستقبل .

وفي المفاوضات الشائبة ، نتفاوض مع الاردنيين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين . وقد لعبت الزعامة الملتزمة في الولايات المتحدة دوراً أساسياً في جمع الاطراف وجها لوجه على طاولة المفاوضات .

ومع الاردنيين توجد حلول تنتظر الاطراف . إننا نواجه مشكلات مشتركة وعلينا أن نواجهها معا ، بما في ذلك إمكانية قيام ارتباط أردني بالحكم الذاتي الفلسطيني وما يتجاوزه . وقد شهدت علاقاتنا مع المملكة الهاشمية عداوات سافرة ولكنها شهدت أيضا جهودا صامتة للتغلب على تلك العداوات . إننا نتطلع إلى قيام سلم كامل مع المملكة الاردنية في المستقبل القريب .

وكان صراعنا مع الشعب الفلسطيني أليما وطويلا . ونحن نسعى لإنهاء هذا الصراع . إننا نبحث عن جسر نعبر عليه خليج الذكريات المريرة والاحقاد المؤلمة والمشاعر المحملة بالشكوك . وقد عرضنا أن نتفاوض على هدف انتقالي ، أو مؤقت ، وليس هناك اختلاف بين الاثنين . والواقع أن المرء يستطيع أن يلاحظ مع الارتياح أن الفلسطينيين قد وافقوا على هذا النهج التدريجي . فالاتجاه واضح حتى وإن كان الجسر سيبنى ببطء .

والطريق المقترح هو ترتيب لحكم ذاتي مؤقت ، على النحو المتصور في كامب دافيد . ونحن نعلم أن هذا الاقتراح ليس كاملا في بعض جوانبه ، فالحكم الذاتي أقل من الاستقلال . ولكنه يوفر المرونة لترتيب لن تتجاوز مدته خمس سنوات . وخلال هذه الفترة المحدودة من الزمن سيتمتع الفلسطينيون في الاراضي بالحكم الذاتي ، وفرصة اختيار مجلس إداري فلسطيني عن طريق انتخابات سياسية ديمقراطية ، تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة تدبير مزدوج للحرية وهو : حرية التحكم في حياتهم ، وممارسة تلك الحرية سياسيا وديمقراطيا .

ولكن بدلا من محاولة رسم خريطة للأراضي التي ستخضع للحكم الذاتي - وهناك شك في أن ذلك يمكن تحقيقه الآن - فقد اقترحنا جدولا زمنيا محددا . ولئن كان هذا الاقتراح يفتقر إلى الوضوح الذي تمثله الخريطة ، فإنه يوفر الالتزام بتقويم زمني . ومن الواضح أن هذا الاقتراح يشكل خروجاً على الموقف الحالي . فهو يتسم بالدينامية التي تتسم بها رحلة إلى مصير جديد ، وهو جسد يبدأ من شاطئ ليصل إلى الشاطئ المقابل .

وأعرف أنه لن يكون اختيارا سهلا لأي من الجانبين ولكن لا الوضع الحالي ولا المستقبل المنظور يحملان بديلا واعدة أكثر من ذلك . وأنا أتكلم باسم حكومة إسرائيلية عقدت العزم على السعي لتنفيذ هذا الاقتراح على وجه السرعة .

في المفاوضات تميل الأطراف إلى التدقيق في كل حرف وكل نقطة . وأتعمد أن يدرك الفلسطينيون الروح التي تحكم نيتنا ، وهي أن ننتزع أنفسنا من وضع السيطرة على شعب آخر . إننا لم نسع في تاريخنا أبدا كشعب إلى السيطرة على الآخرين . ونحن نسعى باخلاص إلى مستقبل ينجو فيه أطفال الشعبين من آلام الماضي المشوه ويعيشون تحت سماء الأمن والأمل المافية .

وبدأنا حواراً مع السوريين في علانية تامة لأول مرة منذ ٤٤ سنة . ومن الضروري الآن تحويل التغيير في المزاج بين الدولتين إلى اتفاقات قابلة للبقاء ومُعَدَّة بعناية بحيث تخدم المصلحة المتبادلة في الأمن والتعاون .

إننا ندعو إلى الابتعاد عن أنواع التزمّت العقائدي القديم وسياسات الاملاء الشامل لكل الجوانب . ونأمل أن يتبع السوريون نفس النهج . ونحن ندرك ضرورة حماية أمن وحرية كل من البلدين ، بلدهم وبلدنا . ومسؤوليتنا هي كفالة فرمة أولئك الذين نجوا من حروب الماضي في بدء فصل سلمي جديد في تاريخ الشعبين .

وينبغي اشراك زعماء البلدين مباشرة في هذه المفاوضات التي تحتاج إلى نهج جديدة وتفكير خلاق . وأدعو رئيس سوريا إلى التخلي عن تحفظاته والاجتماع مع رئيس وزراء إسرائيل .

وقد أوضحنا للسوريين أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يتضمنان بُعْداً اقليمياً يتوحد مع مكونات السلم والأمن الأخرى التي يجب أيضاً مراعاتها . ونحن نؤمن بالحل الشامل الذي يتضمن جميع القضايا وكافة الأطراف . مع ذلك فإننا لا نعتبر أن من الحكمة ربط إحدى المفاوضات مع غيرها من المفاوضات أو تأجيل إبرام اتفاق مع أحد البلدان بسبب حدوث تأخيرات في مكان آخر . لا ينبغي أن تتقيّد العمليات التفاوضية إحداها بالأخرى .

وفيما يتعلق بلبنان ، لا توجد لإسرائيل أي دعاوي اقليمية ، كما أنها لا تسعى للتأثير في المصير السياسي لذلك البلد . وتعود بنا الذاكرة إلى العلاقات السلمية مع لبنان في وقت كان يتمتع فيه بالتوازن والهدوء داخلياً . ونأمل أن يعود ذلك الوقت مرة أخرى . وسيعيش لبنان مع إسرائيل في سلم من جديد في اللحظة التي يتوفر فيها للبنان السلم داخل أراضيه والاستقلال عن التدخل الخارجي .

وإذا نظرنا إلى المفاوضات الثنائية ، فإننا نشير إلى أن نجاح مفاوضاتنا مع مصر نتبّع من الحوار على مستويات عدة في المجتمع : صانعو القرار والزعماء ورجال الأعمال والاكاديميون . ونحن ننشأ جيراننا العرب إقامة نفس الحوار اليوم .

وليس هناك محل للتَّهَيُّب أو الممانعة أو أنواع المقاطعة في عملية السلم . لا ينبغي لصنع السلم أن يكون عملية مخفية .

وإنني آمل أن يدرك جيراننا ما قامت به إسرائيل من تنفيذ تدابير بناء الثقة انفراديا وقد غيّرنا تغييرا جذريا سياساتنا المتعلقة بالمستوطنات وغيّرنا سياساتنا إزاء الشعب الفلسطيني وقدمنا مقترحات جديدة بشأن الحكم الذاتي واقترحنا مواعيد محددة لتنفيذ هذه العملية . وقمنا بهذه الأعمال دون شروط . ومع ذلك فإن تدابير بناء الثقة تستدعي المعاملة بالمثل . ونحن نسعى إلى وضع نهاية للمقاطعة الاقتصادية غير المبررة وإلى وقف الارهاب .

ولن نسمح لأنفسنا أو لخصومنا بتفويت فرصة السلم هذه . ومع ذلك ، فإنه لا يمكننا تحويل منطقتنا إلى شرق أوسط جديد بمجرد التفاوض على منازعات قديمة . فالتحديات الجديدة التي تواجهنا تلوح في آفاقنا ، وليس فقط على حدودنا .

ونقول لجيراننا العرب . إن الخطر الحقيقي لا يتمثل في إسرائيل . فالخطر الحقيقي هو الفاقة التي تخلق الاحتجاج ، حتى لو تَخَفَى من حين لآخر في عباءة دينية . ويعرض الفقر والاحتجاج كلا من الدول العربية وإسرائيل للخطر . ولا تريد إسرائيل أن تكون جزيرة معزولة في محيط من السخط .

يعيش في الشرق الأوسط حاليا مائتان وأربعون مليون نسمة . ويحيا أغلب هؤلاء في حالة من العوز . وخلال ٣٠ سنة ، سيكون عدد سكان المنطقة ٥٠٠ مليون نسمة ، يعيش ثلثهم في إفريقيا والثلث الباقي في آسيا .

ليست هناك صلة للفقر في الشرق الأوسط بالجغرافيا . إنه يتعلق بحسن وسوء استخدام الموارد المتاحة والمحتملة في المنطقة . هناك فجوة واسعة بين البلدان الغنية والفقيرة . فالبلدان الأكثر رخاء تتمتع بدخل للفرد الواحد يزيد بمقدار عشرة أمثال دخل جيرانها الأفقر . وستظل الأرض تهتز تحتنا إذا ظل الأغنياء غافلين عن المحتاجين ، داخل الحدود الوطنية وخارجها .

تتكوّن المفاوضات المتعددة الاطراف من خمسة مجالات هي الاقتصاديةيات وتحديد الاسلحة واللاجئون والايكولوجيا والمياه . وميزداد احتمال إحراز التقدم في هذه المجالات إذا أمكن لنا إعادة تشكيل المحادثات المتعددة الاطراف ، التي حققت ميزتين بصفة أولية : تَجَمُّع القضايا ومشاركة عدة بلدان عربية . ولكن المحادثات تعاني أيضا من التنظيم المفكك الذي أدى إلى عقد حلقات دراسية أكثر منها مفاوضات ، كما أنه نتج عن الافتقار إلى قوة دافعة مركزة لتنسيق أعمالها . ونحن نقترح التغييرات الآتية :

أولا ، ينبغي إجراء المفاوضات المنفصلة بطريقة منسقة .
ثانيا ، يلزم رفع مستوى المشاركة في اللجنة التوجيهية إلى المستوى الوزاري .

ثالثا ، ينبغي تكثيف المفاوضات المتعددة الاطراف بواسطة عقد مزيد من الاجتماعات المتكررة لفترات زمنية أطول .

رابعا ، من المتعين مشاركة السوريين واللبنانيين .
خامسا ، ينبغي أن تكون مناقشة حقوق الانسان وقيم التعددية جزءا من المحادثات وذلك للجمع بين مناقشة مسائل عملية محددة جيداً والسعي نحو القيم المشتركة - الامر الذي يشبه كثيرا اتفاقات هلسنكي .

أخيرا ، ينبغي للأطراف الاتفاق على عدم تأجيل إحراز التقدم في المحادثات المتعددة الاطراف حتى اختتام المفاوضات الثنائية . إذ يُمكن للتخطيط المبكر أن يوفر وقتا حاسما بالنسبة لجميع الاطراف دون فرض تعهدات لا يتسنى الفأؤها . فلا يمكن استعادة الوقت الضائع .

والمفاوضات الثنائية ذات طابع سياسي من الناحية الجوهرية . أما المفاوضات المتعددة الاطراف فهي أساسا مفاوضات اقتصادية . ونحن نعيش في عصر لم تعد فيه المساعدة المالية في حد ذاتها الحل المنشود للاحتياجات الاقتصادية في الشرق الأوسط . في الماضي ، خلقت حالة الحرب الاعتماد على المساعدة المالية من قبل دول أخرى .

وبفضل خفض الحاجة إلى الأسلحة وبناء الهيكل الاقتصادي الصحيح ، سوف نتمكن من تكوين شروة خاصة بنا . ومن شأن فتح الحدود وتمهيد الطرق وإدخال الاتصالات الحديثة وتبادل التكنولوجيا أن تخلق النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط .

والتجارة عبر الحدود ضرورية للنمو الاقتصادي . كما أن الأسواق تتخطى الحدود القومية - ولا تخضع المياه والسياحة والتجارة نفسها للقيود السياسية . وينبغي للشرق الأوسط أن يسير على درب "النمور السبعة" في آسيا والسوق الأوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة المتعلق بأمريكا الشمالية . ولندرك : أن هذه المناطق هي المتنافسة معنا وانها تتقدم كثيرا الشرق الأوسط في مواجهة الحقائق الجديدة للاقتصاد الدولي . ويتعين علينا بناء اقتصاد اقليمي مفتوح ، لنفس الأسباب وبنفس الوعد السني قاد الآخرين للقيام بذلك . يتعين علينا إنشاء سوق مشتركة في الشرق الأوسط .

ولابد أن نشرع في مسيرتنا على هذا الدرب الطويل والمعقد صوب تحديد الأسلحة . وفي هذا الصدد ، بوسعنا أن نتعلم من المفاوضات بين الشرق والغرب ، ومن المحاولات الأخرى صوب تحديد الأسلحة . وينبغي علينا أن نتابع طريق تدابير بناء الثقة الطويل في المجالين الجغرافي والفني حتى نتمكن من تخليص الشرق الأوسط من الرعب الذي تشكله أسلحة التدمير الشامل ، التقليدية وغير التقليدية على السواء . لقد اقترحت إسرائيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عدة مرات ، وما زلنا على استعداد لأن نتابع هذا الهدف اليوم .

ينبغي علينا أن نعالج مشاكل اللاجئين ، ليس بالتهديد بتدمير التوازن الديموغرافي القائم ، ولكن باستكشاف مجموعة من الإمكانيات لاستعادة الكرامة للاجئين وتوفير حياة جديدة لهم .

ويتعين علينا أن نتصرف لكي نقيض الهواء النقي وأرضنا الجميلة العريقة . فالتلوث الإيكولوجي لا يراعي أي حدود ، لذلك ينبغي علينا أن نحشد قوانا لإنقاذ منطقتنا من خطر تدهور لا يمكن التحكم فيه .

وأخيرا ، يتميز الشرق الأوسط بمحارواته الشاسعة وموارده المائية القليلة . الأرض شابته لا تتغير ، والسكان يتزايدون ، ومصادر المياه تقل . فالمياه المتاحة يجب إعادة استخدامها ، ومياه البحر يجب تحليتها . فإما إن تؤدي مياه البحر إلى ملوحة الأرض ، أو أن تزال ملوحة مياه البحر باستخدام التكنولوجيا المتاحة لنا . والتكنولوجيا متوافرة ، والإعتمادات اللازمة سهلة المنال ، وبوسعنا أن نلبي حاجات الإنسان والأرض . وبإمكاننا أن نحيل الشرق الأوسط إلى جنة خضراء . وهذا يتوقف علينا نحن .

هذه هي ، كما أعتقد ، دعائم الحكمة من أجل شرق أوسط جديد : النمو الاقتصادي ، وتحديد الأسلحة ، والكرامة للاجئين ، والحماية للبيئة وموارد المياه ، وكل ذلك مقترن بالحرية الدينية ، والقيم التعددية وحقوق الإنسان . ينبغي على أمم الشرق الأوسط أن تعمل فرديا وجماعيا للتصدي لتحديات عالم متغير كهذا .

إن جدول الاعمال طموح . فهل هو مجرد حلم ؟ لا ، ليس مجرد حلم . إنه برنامج عمل عناصره الضرورية في متناول أيدينا . فهل ستتحقق هذه الاهداف في حياتنا ؟ ليس بوسعنا أن نتردد فالعالم لن ينتظر الشرق الاوسط . لقد تأخرنا بشكل مأساوي في منع السلم . وإذا لم نواجه تحدياتنا الاقتصادية ، فسنترك مهملين في زاوية النسيان بلا أمل .

وجداول الاعمال جديد . وقد ورد ذكر هذه الرؤية من قبل في سفر الامثال :
"بالحكمة يُبنى البيت . وبالفطنة يُشَبَّثُ" . (الكتاب المقدس ، سفر الامثال ٢٤ : ٣)

"الرجل الحكيم ذو عزة ، والإنسان العالم متايد القوة" . (الكتاب المقدس ، سفر الامثال ٢٤ : ٥)
ينبغي علينا أن نهب إلى العمل . بالنسبة لنا ، نحن الشعب اليهودي ، هذه هي "روش هاشاناه" ، أي رأس السنة الجديدة . إننا نملئ من أجل أن تجلب السنة المقبلة السلم والحرية والازدهار لبناء شرق أوسط جديد لكل سكانه - مسلمين ، ومسيحيين ، ويهود ، عرب واسرائيليين - لنا ، ولأطفالنا .

خطاب السيد كينيدي أ . سيموندس ، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب
رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس .
امطح السيد كينيدي أ . سيموندس ، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس
ونيفيس إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة أن أرحب
برئيس وزراء ووزير خارجية سانت كيتس ونيفيس ، معالي الرايت أونرابل السيد كينيدي
أ . سيموندس ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سيموندس (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
إنني أحمل إليكم تحيات قلبية من حكومة سانت كيتس ونيفيس وشعبها الودود ، ويسعدني

بصفة خاصة ، بل ويشرفني أن أدعى لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين .

واسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني مهناً الرئيس السابق للجمعية العامة ، السيد سمير شهابي ، ممثل العربية السعودية ، على إدارته مداولاتنا السابقة بكفاءة وحذق . ولا بد لي أن أسارع إلى الترحيب برئيسنا الجديد ، مؤكداً لكم ، سيدي ، دعم بلادي الفعال وتعاونها النشط . ومن الواضح ، سيدي الرئيس ، أن الأسلوب الماهر والمنهجي الذي ما فتئتم توجهون به أعمالنا وتقودونها يبشر بالخير لدورة مثمرة .

وبعد ذلك أود أن أثنى شتاء حاراً على أميننا العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، الذي ما فتئ يخدم صالح منظماتنا باجتهاد وكرامة ومهارة في ظل أوقات عصيبة . إن سانت كيتس ونيفيس ، حكومة وشعباً ، ترحب بكم سيدي الأمين العام في أول دورة للجمعية العامة تحضرها كأمين عام ، ونحن نشق ثقة كاملة بالتزامكم بالسلم والأمن الدوليين باعتبارهما أساسيين للديمقراطية والتنمية .

عندما التقينا في السنة الماضية خلال الدورة السادسة والأربعين لهذه الجمعية التقينا في مناخ يتسم بتفاؤل كبير . كانت الحرب الباردة قد إنتهت ، والكويت قد تحررت ، والحرية والديمقراطية قد بدأت بالانتشار في كل أرجاء أوروبا ، وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق ، وكانت خطوات إيجابية تتخذ لخفض الأسلحة النووية . وانتظر العالم متوقفاً أن يجني ثمار عائد السلم الشامل الكامل . وفي بياني حينئذ قلت :

"ويجب أن يكون تعزيز التعليم ، والقضاء على الفقر ، والحد من البطالة ، والعناية بالصحة ، وتوفير السكن ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، العوائد المتدفقة من تحويل الموارد المالية العالمية عن تكديس الأسلحة إلى الاستثمار في التنمية البشرية . هذا هو التحدي الذي يواجهنا . وهذه هي المعركة الجديدة التي يجب علينا المشاركة فيها - ويجب علينا ألا نخسرها . " (A/46/PV.25 ، ص ٦) .

وربما من السابق لأوانه أن نقول إننا فشلنا ، ولكننا بالتأكيد لم ننجح . ومرة أخرى ، نجد إهتمام المجتمع الدولي ينصرف عن هذه الأمور نتيجة لفظائع ضارية وبغيضة تقع على مسارح مترامية الأطراف لصراع إقليمي .

فمن ناحية ، صدمنا بالوحشية المخيفة والعنيفة للقتال في البوسنة والهرسك . إن التقارير الواردة عن فظائع مخيمات الاعتقال ، وأعمال القتل العشوائي ، والتجويع حتى الموت والتعذيب ، تبدو وكأنها تكرر لازمنة أقل تحضراً ، ومن الصعب أن نقبل ذلك كجزء من القرن العشرين .

ومن ناحية أخرى فإن مشاهد التجريد من الانسانية والمعاناة والموت من المجاعة والمرض التي تملنا من الصومال يظهر أنها أيقظت أخيرا ضمير المجتمع الدولي وحفزت استجابة إنسانية للآزمة .

في ساحات النزاع الاهلي هذه يعطل جهودنا الفوشية أولئك الذين يبدو أنهم لا تؤثر فيهم المعاناة الانسانية . إن قوافل الاغاثة تطلق عليها النيران ، والغذاء الذي يراد توزيعه على ضحايا الحرب يخطف وينقل الى مخازن الذين تديم أعمالهم الآزمة .

إنني أدرك الجهود البارزة التي يبذلها الامين العام ليكفل استجابة الامم المتحدة لهذه الآزمات بسرعة وبطرق إيجابية عملية . ومع هذا يجب أن نفعل أكثر من ذلك . يجب أن نعبئ الموارد ، الدبلوماسية وغيرها ، الخاصة بالدول الاعضاء لإنهاء القتال ؛ وشأننا يجب أن نواصل تكثيف جهود الإغاثة لأولئك الذين يحتاجون الى ضروريات الغذاء والملجأ والدواء الأساسية .

من دواعي القلق الخطيرة أن البلدان التي يتسم اقتصادها بالبطء ، والتي لا يحرز فيها انتاج الغذاء والخدمات بشكل خاص أي تقدم ، يمكنها أن تجد الوسائل التي تحصل بها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وتبقي على النزاعات المسلحة لأشهر عديدة بل حتى لسنوات . وهنا مرة أخرى نرى موارد ينبغي توجيهها لمعالجة مسائل التنمية البشرية وقد تحولت الى أملحة تدمير لإدامة العنف .

لذلك من الواضح أن هناك حاجة لخفض الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء وإنني أهيب بالجمعية أن تحقق هذا الهدف .

وبينما يبدو جانب كبير من إهتمامنا موجه الى أوروبا الشرقية ، فلنذكر أنفسنا بأن السلام والتنمية لا يزالان بعيدي المنال عن شعبي هايتي وجنوب افريقيا . إن شعب هايتي لا يزال غير قادر على تنفس هواء الحرية النقي ؛ إنه لا يزال يعاني في ظل نظام قمعي غير شرعي ينكر بوقاحة وبشاعة إرادة الشعب ، التي أعرب عنها بحرية وبإجماع في انتخابات كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

إن سانت كيتس ونيفيس ، بل وسائر المجتمع الكاريبي ، يواصلان إدانتهمما للاعتداء الفادر على العملية الديمقراطية في هايتي ، ولا نزال نطالب باستعادة الديمقراطية الدستورية في هايتي . وأدعو الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الى نبذ النظام غير الشرعي في هايتي ، والى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لاستعادة الديمقراطية والحكومة المنتخبة دستوريا في هايتي .

وفي الوقت نفسه ، يجب علينا أن نواصل ونزيد المساعدة الانسانية الى شعب هايتي عن طريق منظمات الإغاثة الدولية ، وأن نضمن وصول المساعدة الى أكثر الناس احتياجا . ويجب أيضا أن نكون مستعدين لتعبئة مساعدة إنمائية كبيرة لهايتي عندما تستعاد الديمقراطية .

فيما يتصل بجنوب افريقيا ، فإننا في الكاريبي كنا ولا نزال ندين الفصل العنصري إدانة شديدة . ولا يساورني شك في أن موقفنا القائم على المبدأ ، جنباً الى جنب مع مواقف بلدان أخرى ، أسهم في القضاء النهائي على الدعامة الرئيسية للفصل العنصري . بتشجيع من المؤتمر الوطني الافريقي ، وكوسيلة للتشجيع على إحراز مزيد من التقدم ، خففنا بعض الجزاءات التي فرضناها من قبل . وإن الزيادة السريعة التي حدثت مؤخراً في العنف ، التي يبدو أنها تحظى بتأييد ضمنى من عناصر داخل النظام الحاكم نفسه ، لا بد أن تشير في نفوسنا الشك حول إخلاص حكومة دي كليرك في التخلص النهائي من الفصل العنصري .

إن سانت كيتس ونيفيس حكومة وشعباً تطلب من الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين أن تدين أعمال القتل الوحشية في جنوب افريقيا وتناشد جميع الأطراف أن تستأنف المحادثات بحسن نية من أجل تحقيق الديمقراطية وإقامة حكم صالح . إننا ندعو الى إنهاء العنف في جنوب افريقيا . ونحث على الاستئناف الفوري لعملية المفاوضات لإقامة جنوب افريقيا حرة ديمقراطية . إننا نؤكد مجدداً تضامننا الثابت مع الكفاح لمناهضة الفصل العنصري ، ونناشد نظام جنوب افريقيا أن يمارس مزيداً من

السيطرة الفعالة على قوات أمنه . إن مناخ المفاوضات ينبغي أن يستعاد لتسهيل ظهور وإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية . وننتهز هذه الفرصة لندعو المجتمع الدولي ، إذا دعت الضرورة ، الى إعادة تعبئة قواه في الكفاح ضد الفصل العنصري والنضال من أجل الحرية والسلم والديمقراطية في جنوب افريقيا .

يجب ألا نتخلى عن الشعب المقهور في جنوب افريقيا . ولنقف صامدين الى أن تتحول العدالة والمساواة والحرية الى حقائق . يجب أن يكون الهدف الاساسي هو "صوت واحد للشخص الواحد" ، هذا هو النوع الوحيد من الديمقراطية الذي نفهمه نحن في الكاريبي . وهذا هو النوع الوحيد من الديمقراطية الذي نريده لانفسنا وإخوتنا وأخواتنا في جنوب افريقيا .

إننا نشني على الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة ولا تزال فيما يتعلق بالعلاقات العربية الاسرائيلية . إننا نعتبر محادثات السلام التي بدأت تطورا إيجابيا ، ونحث جميع الاطراف المعنية على مواصلة بحسن نية ، وذلك حتى يمكن تحقيق حل عادل ودائم يتناول جميع مسائل الحقوق الاساسية والامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الشعوب في البلدان النامية لا تزال تنتظر بشغف "عوائد السلام" . يجب على هيئة الأمم هذه أن تعمل بجهد جهيد لإنهاء الصراعات والقضاء على الجوع والمجاعة يجب علينا ، باختصار ، أن نعمل بجهد فنتخطي أسلوب الرد على الازمات وننتقل الى وضع ننتقل منه لإحداث التنمية العادلة المستدامة في جميع أنحاء العالم . إنها مهمة ضخمة تتطلب تعبئة ضخمة للموارد واستعمالا معقولا وبالف الدقة لتلك الموارد ، ومستوى لم يسبق له مثيل من التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . يجب أن يكون هناك تأكيد كبير على تنمية الموارد البشرية حتى يمكن الافراد من دفع عملية التنمية . والمعوقون ، في عقد المعوقين هذا ، وفيما يجاوزه ، يجب أن

يشركوا أيضا . وحكومة بلادي تبذل كل جهد ممكن لتضمن اشتراك المعوقين في بلادنا فسي عملية التعبئة الكاملة . وبغية زيادة الوعي العام والمساعدة في تنمية المعوقين ، بدأت حكومة بلادي جهدا كبيرا لجمع الأموال عن طريق المباراة السنوية في المشي التي يقوم بها وزراء الحكومة كجزء من احتفالاتنا بالاستقلال . ونحن نؤيد أيضا برامج التدريب عن طريق مدرستنا للمم ومؤسسات الدعم التابعة للقطاع الخاص .

لا بد أن تتاح للشعوب الأدوات اللازمة - كالتعليم والبنية الأساسية والنقل المناسب للتكنولوجيا والدعم المناسب لتحسين مستوى المعيشة كالإسكان المقدور عليه والرعاية المحية الجيدة وتسهيلات الترفيه .

إلا أنه بدلا من التعبئة الشاملة للموارد المالية للبلدان النامية ، نواجهه انخفاضاً في التمويل بشروط ميسرة ، وتخفيضات كبيرة في المساعدات . وهذه ستلحق ضرراً أكبر بالبلدان الأفقر والأصغر ، وتقوض جهودنا الرامية إلى خفض الفقر وحفز النمو وحماية البيئة .

ومع أن التجارة الحرة وصفت بأنها العلاج الجديد الشافي لكل عللنا ، فليس هناك وصفة واحدة للعلل الاقتصادية للبلدان جميعاً . وليس هناك حل واحد للأغنياء والفقراء ، وللبلدان الصناعية والبلدان غير الصناعية ، وللبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وحتى في داخل فئة البلدان النامية هناك فروق هيكلية بين البلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان الأخرى . من ثم لا بد من إيلاء اعتبار خاص للبلدان النامية الجزرية الصغيرة .

في مسائل التجارة لا يمكن أن نكون شركاء متساوين . وكيف يمكن لنا ذلك والبلدان الكبيرة التي تستفيد من وفورات اقتصادات الحجم الكبير والهيكل الأساسية المتطورة والتكنولوجيا الحديثة يمكن أن تفر أسواقنا بكل المنتجات ؟ ومن ناحية أخرى ، فإن نفقة توفير الهيكل الأساسي لدعم التنمية الموجهة للتصدير ، بالنسبة للفرد الواحد ، في بلداننا أعلى مما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو .

إننا في منطقة الكاريبي نعتزف بضرورة قبول المسؤولية الرئيسية عن إحراز التقدم في تنميتنا . وقد دللنا على التزامنا بالإصلاح والتنويع ، وقمنا بمبادرات جسورة تنطوي على قدر كبير من الانضباط المالي والاقتصادي ، ونحن على استعداد لأن نفعل المزيد . ولكننا لا نستطيع أن نقوم بالمهمة كلها وحدنا .

لقد أحرزنا تقدماً كبيراً في مجال التعاون الإقليمي ، ونحن الآن بصدد القيام بمزيد من المبادرات لتعزيز تعاوننا العملي والاقتصادي والسياسي . ونحن نعلم أن في مقدورنا أن نفعل المزيد لأنفسنا عن طريق تكامل إقليمي فعال أكبر .

وكشعب كاريبي ، لا بد لنا أن نتوخى الواقعية في تقييم الاثر المحتمل لعملية تكاملنا الاقليمي . ولا بد لاعضاء المجتمع الدولي أيضا أن يكونوا واقعيين في وضع سياساتهم للتفاعل معنا في الاتحاد الكاريبي . والواقع أننا ، كبلدان نامية - ومعظمنا بلدان جزرية نامية في الاتحاد الكاريبي - بلدان صغيرة سواء فرادى أو حتى إذا نظر إلينا معا في السياق الدولي ، ولا نزال نتأثر بالمشاكل الاساسية والاجحاف وجوانب الضعف في البلدان النامية الصغيرة .

إننا نريد أن نلعب دورا فعالا في النظام الاقتصادي الدولي ، وأن نكون شركاء متساوين في ترتيبات التجارة العالمية المتطورة . غير أن التساوي في حالتنا لا يعني التطابق ، لاننا لا نبدأ من نفس المنطلق . فالظروف الاساسية وحالات الظلم التي اقتضت وجود ترتيبات خاصة في إطار اتفاقات مثل اتفاقية لومي ومبادرة حوض الكاريبي والبرنامج الكاريبي الكندي لا تزال قائمة . وبالتالي ، فبينما نؤيد الدعوة الى إختتام مبكر وناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية ، نحث على أنه ، أشياء عملنا المشابر كبلدان نامية جزرية صغيرة في الكاريبي من أجل تحويل اقتصاداتنا ، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لاستمرار الترتيبات التجارية التفضيلية للبلدان الصغيرة كبلداننا . وتتسم المعاملة الخاصة للسلع الحساسة مثل السكر والموز ، على وجه الخصوص ، بأهمية حيوية بالنسبة لتكيفنا المستمر مع البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة .

والمجال الآخر الذي يقتضي عملا عاجلا هو الحفاظ على تدفقات المعونة الميسرة للبلدان النامية . وإنني أدرك أن حالة الركود العالمية وعدم اليقين الذي بدأ ينعكس في الآونة الأخيرة في النظام المالي في أوروبا ، سيمارسان ضغوطا كبيرة على ميزانيات المانحين ، مما سيثبط الاتجاه نحو خفض المساعدة الانمائية الرسمية . ورغم المصاعب ، أجد لزاما على أن أجدد دعوة البلدان المتقدمة النمو الى أن تعيد التزام نفسها بالوصول الى هدف الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي .

إن خفض المساعدة سيقوض جهودنا من أجل تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة . إلا أن هذه الاهداف كانت تمثل لب توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الحدث التاريخي المتمثل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - قمة الأرض - الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه من هذا العام .

لقد أتاح لنا ذلك المؤتمر فرصة نادرة وفريدة للتعاون والمشاركة العالميين . فقد توقفنا في هذا المؤتمر لكي نرسم خطة جديدة لتحسين نوعية الحياة لكل الشعوب في عصرنا وللأجيال المقبلة من خلال نهج متكامل للتنمية المستدامة ، موجه نحو الشعوب ورعايتها . وغادرنا ريو بالتزام واضح بتحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة وحتميات التنمية البشرية .

ووقعنا على اتفاقية التنوع البيولوجي لتشجيع الادارة الرشيدة للموارد الطبيعية ، ولضمان أن تستفيد شعوب البلدان النامية على نحو عادل من المنافع الناشئة عن استعمال مواردها . ووقعنا أيضا على الاتفاقية الخاصة بتغير المناخ لأن سانت كيتس ونيفيس ، بل ومنطقة الكاريبي بأسرها ، ضعيفة أمام الأعاصير . وحيث أننا دول جزرية فمن المؤكد أننا معرضون لأثار الاحترار العالمي وارتفاع منسوب البحر .

إن تنفيذ هاتين الاتفاقيتين لا بد أن يكون له معنى خاص بالنسبة لنسائنا وأطفالنا . والأمم المتحدة التزمت بالفعل بتكريس اهتمام خاص للمرأة والطفل . وسانت كيتس ونيفيس تدرك تماما أهمية وإسهام المرأة في التنمية المستدامة . فالنساء في بلادنا يشاركن مشاركة كاملة على قدم المساواة في عملية صنع القرار وعملية التنمية . وحقوق المرأة وأحققتها فيها قد أدمجت في سياسة وبرامج بلادي الانمائية التي تنفذها وزارة لشؤون المرأة . ونحن نعتز بالصلة القوية بين التنمية السليمة بيئيا ونمو السكان ، ونوفر برامج لتنظيم الأسرة تنطوي على التعليم والاعلام والخدمات المتاحة .

ونحافظ على التزامنا إزاء أطفالنا عن طريق توفير مرافق تعليمية أفضل ومناهج دراسية مناسبة ، ومجموعة من فرص التدريب ، ومرافق الترفيه ، والاسكان الأفضل ، فضلا عن برنامج قوي للرعاية الصحية الأولية ، نحرص فيه على التطعيم بنسبة ١٠٠ في المائة ضد الأمراض المعدية الشائعة .

إن أهمية بيئتنا البحرية بالنسبة للتنمية الشاملة ومحة ورفاه شعوبنا في الكاريبي أمر واضح لا يحتاج إلى تأكيد . وبالتالي ، فإن الأنباء الواردة عن احتمال مرور شحنة كبيرة من البلوتونيوم عن طريق البحر الكاريبي في وقت لاحق من هذا الشهر مسألة تسبب لنا عميق القلق في سانت كيتس ونيفيس . وهذه مسألة يجب ، وسوف يجري فعلا ، تناولها في الاتحاد الكاريبي .

وأنشد المجتمع الدولي أن يدعمنا في جهودنا الرامية إلى حماية بيئتنا البحرية وحظر حركة النفايات الخطيرة في أرجاء منطقتنا .

وسنواصل ، في سانت كيتس ونيفيس ، الانطلاق بدور في الحفاظ على كوكبنا ، بتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية التي تستند إلى الواقع المحلي والاجتماعي والاقتصادي ، بما في ذلك إدارة النفايات الطبية ، وتحسين نوعية المياه ، ومكافحة تآكل التربة والسواحل ، وإدارة الاحراج ، والتنمية الزراعية ، وتنمية معائد الأسماك ، والحفاظ على بيئتنا البحرية . وقد صادقنا في ريو على برنامج تنفيذي يُعرف باسم "جدول أعمال القرن ٢١" . وهو يعالج القضايا الكبرى المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة ، ويحدد السبيل من أجل تحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية . ويتعين علينا الآن أن نترجم هذا البرنامج إلى عمل ملموس بتوفير الموارد المالية لتنفيذه . وفي إطار البرنامج يجب عدم تقييد الوصول إلى الموارد بشروط تفرض مزيدا من الأعباء على شعوب البلدان النامية . فلا بد من إتاحة هذه الموارد بشروط تفضيلية ، وبتيسيرات خاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة . وليس بوسعي أن أؤكد على إلحاح هذا المطلب بطريقة أفضل من تكرار ما قلته في التجمع التاريخي في ريو .

"لا يمكننا أن نطمح إلى إنقاذ الكوكب للأجيال المقبلة ، بينما ندع الفقير والمحروم والمتخلف من هذا الجيل يعيش حياة من البؤس والحرمان المستمرين" .

إن المهمة ضخمة ، والتحديات هائلة ، ولكن لدينا الأدوات اللازمة في إطار المجتمع الدولي . وكل المطلوب منا هو أن نستجمع التزامنا بالحفاظ على تراثنا المشترك وتنميته وإدارته ، من أجل كفالة نوعية حياة أفضل لجميع الشعوب في كل مكان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامّة ، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في سانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به للتو .

اصطحب السيد كينيدي سيموندس ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في سانت كيتس

ونيفيس ، من المنصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥